جامعة بنها • كلية التجارة

# الاقتصاد الدولي

المستوى الثالث — ملزمة المقرر كاملة (11 فصلاً)

ملخص شامل لكل فصول المقرر: الفكرة الكبيرة، القواعد المهمة، أمثلة محلولة خطوة بخطوة، وملخص لكل فصل
+ ورقة مراجعة سريعة + قائمة الأخطاء المطبعية + جدول توزيع الأسابيع والدرجات

قبل ما تبدأ

# إزاي تذاكر المادة دي؟

- **الفكرة في سطر**

المادة دي حكايتها واحدة من أولها لآخرها: **ليه الدول بتتاجر مع بعض؟ وإزاي الأسعار والفلوس بتلعب دورها؟ وإيه اللي حصل لنظام الفلوس العالمي عبر التاريخ؟** لو مسكت الخيط ده، كل فصل هيبقى حلقة في نفس السلسلة.

## خريطة المادة في 3 دوايِر

| الدايرة | الفصول | السؤال اللي بتجاوب عليه |
|---|---|---|
| نظريات التجارة | 2، 3، 4، 5، 6، 7 | ليه بنتاجر؟ ومين بيكسب؟ وبأي أسعار؟ |
| الفلوس والحسابات | 8، 9، 10 | إزاي بنسجل المعاملات الدولية؟ وسعر الصرف بيتحدد إزاي؟ والعجز بيتعالج إزاي؟ |
| النظام النقدي العالمي | 1، 11 | العالم نظم فلوسه إزاي من الذهب لحد التعويم؟ |

## خطة مذاكرة عملية

1. **ابدأ بالفصل الأول** عشان يديك الخريطة، وبعده مذهب التجاريين (فصل 2) لأنه "الفكرة الغلطة" اللي كل النظريات بعده جت تصححها.
2. **الفصول 3 و4 و5 بتوع بعض:** آدم سميث (الميزة المطلقة) ← ريكاردو (النسبية) ← هابرلر (تكلفة الفرصة). ذاكرهم في جلسة واحدة وركز على جداول الأمثلة الرقمية لأنها أهم جزء فيهم.
3. **فصل 6 وفصل 7** محتاجين تركيز في الرسومات البيانية: ارسم منحنى الطلب المتبادل ومنحنيات إمكانيات الإنتاج بإيدك مرة واحدة على الأقل.
4. **فصل 8 (ميزان المدفوعات) محوري:** لو فهمت المدين والدائن والحساب الجاري والرأسمالي، نص المادة اتظبطت.
5. **فصل 9 وفصل 10** ليهم أمثلة حسابية (نقط الذهب، مضاعف التجارة الخارجية) — اكتب الحل بإيدك وما تكتفيش بالقراية.
6. **فصل 11 حفظ تواريخ ومحطات:** اعمل خط زمني: 1880 نظام الذهب ← 1944 بريتون وودز ← 1971 وقف تحويل الدولار ← 1973 التعويم ← 1976 جاميكا ← 1999 اليورو.
7. آخر يوم قبل الامتحان: ورقة المراجعة السريعة اللي في آخر الملزمة دي + الأخطاء المطبعية عشان متتلخبطش من أرقام الكتاب.

- **قاعدة ذهبية:**

أي سؤال "قارن" أو "علل" في النظريات، افتكر ديماً: الفروض ← المثال الرقمي ← النتيجة ← نقد النظرية.
الترتيب ده بيجاوب على أي سؤال مقالي.

الفصل الأول

# مقدمة في طبيعة الاقتصاد الدولي

بيغطي صفحات 9-18 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

الاقتصاد الدولي فرع من علم الاقتصاد بيدرس المعاملات اللي بتتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول التانية. أي معاملة دولية بيترتب عليها **نوعين من التدفقات**: تدفقات حقيقية (سلع وخدمات وعوامل إنتاج) في اتجاه، وتدفقات نقدية في الاتجاه المعاكس. والفصل ده بيحط الأساس: تعريف الفرع وموضوعاته، والفروق الأربعة بين المعاملات الدولية والداخلية، وقياس أهمية التجارة الخارجية بنسبة الانفتاح التجاري.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على مفهوم الاقتصاد الدولي وأهميته كأحد فروع علم الاقتصاد • تحليل أوجه الاختلاف بين المعاملات الاقتصادية الدولية والداخلية • توضيح أهمية التجارة الدولية في التخصص وتقسيم العمل بين الدول • عرض قراءة قياسية لأهمية التجارة الخارجية وربطها بالمؤشرات العالمية الحديثة.

## أولاً: مفهوم الاقتصاد الدولي والتدفقات الناتجة عنه

يُعد الاقتصاد الدولي أحد فروع علم الاقتصاد، المعني بدراسة **المعاملات التي تتم بين الأفراد المقيمين في دولة ما والأفراد المقيمين في الدول الأخرى**. ويترتب على هذه المعاملات نوعان من التدفقات:

| النوع | المحتوى | الاتجاه |
|---|---|---|
| **تدفقات حقيقية** | تدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج | اتجاه واحد (مثلاً تصدير سلعة للخارج) |
| **تدفقات نقدية** | متحصلات للدولة من الخارج ومدفوعات من الدولة إلى الخارج | **الاتجاه المعاكس** للتدفق الحقيقي (ثمن السلعة) |

ومن ثم تنشأ **التزامات متبادلة** بين الدولة والدول الأخرى. وتختلف المعاملات الاقتصادية الخارجية عن الداخلية نتيجة اختلاف طبيعة المشكلات التي تواجه كلاً منهما، بالإضافة لعديد من الاختلافات الأخرى (هنعرضها بالتفصيل). وتزداد أهمية المعاملات الدولية نتيجة لتزايد ونمو التجارة العالمية وزيادة حجم الصادرات والواردات وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية.

- **احفظها**

**نقطة مهمة:** أهمية التجارة الدولية بتختلف من دولة لأخرى حسب **الوزن النسبي** لمعاملاتها الناتجة عن الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وده بيتوقف بدوره على **حجم الدولة** و**درجة التخصص أو التنوع** في مستوى الإنتاج بها.

## ثانياً: تطور الاهتمام بدراسة الاقتصاد الدولي

- الاهتمام بدراسة الاقتصاد الدولي قديم، منذ بداية دراسة الاقتصاد كعلم على أيدي **التجاريين في القرن السابع عشر**، اللي اهتموا بدراسة التجارة الخارجية وسياستها وأولوها اهتماماً كبيراً.
- ثم اهتم **الاقتصاديون الكلاسيك** بدراسة الموضوع على أيدي كل من: آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون استيوارت ميل — وهم يؤمنون بحرية التجارة الخارجية وسيادة التخصص وتقسيم العمل دولياً وفقاً لنظريات التجارة المختلفة.
- في العصر الحديث توجد مؤلفات كثيرة متخصصة في دراسة وتحليل **العلاقات الاقتصادية الدولية**، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعاً له أهميته وكيانه المستقل في كافة المؤسسات والهيئات العلمية.

- **احفظها**

تعريف الاقتصاد الدولي: "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وبعضها"

يعني بيختص بدراسة العلاقات الاقتصادية **الخارجية** للدولة، سواء ما يتعلق منها بالجانب الحقيقي (تدفقات سلع وخدمات أو عوامل إنتاج) أو ما يرتبط بهذه التدفقات الحقيقية من تدفقات نقدية.

## ثالثاً: أهم الموضوعات التي يهتم بدراستها الاقتصاد الدولي (8 موضوعات)

1. **نظريات التجارة الخارجية:** وتهدف إلى تحديد الأسباب وراء التبادل التجاري بين الدول وبعضها، فضلاً عن كيفية توزيع مكاسب التجارة الخارجية بين الدول الداخلة في التبادل التجاري. (فصول 2–7)
2. **معدلات التبادل الدولية:** وكيف يتحدد معدل التبادل الدولي، فضلاً عن قياس التغيرات في معدلات التبادل الدولية عبر الزمن. (فصل 6)
3. **سياسة التجارة الخارجية:** التي تدور ما بين سياسة الحرية وسياسة التقييد، بهدف الوقوف على مزايا وعيوب كل منها، ودوافع اتباع أي من السياستين في كل دولة.
4. **التكتلات الاقتصادية:** من خلال دراسة أشكال التكتلات الاقتصادية لا سيما الإقليمية منها، وآثارها على الدول الأعضاء في التكتل سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

5. **ميزان المدفوعات الدولية:** الذي تُسجل فيه مدفوعات الدولة للعالم الخارجي ومتحصلاتها منه، بهدف إظهار أهميته للاقتصاد القومي، فضلاً عن قياس الاختلال فيه. (فصل 8)
6. **سوق الصرف الأجنبي:** من خلال معرفة أطراف التعامل في سوق الصرف ووظائفه وأهميته وأنواعه، فضلاً عن كيفية تحديد سعر الصرف سواء الرسمي أو المرن. (فصل 9)
7. **كيفية إصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية:** سواء أكان ذلك بصورة تلقائية أو من خلال السياسات الاقتصادية. (فصل 10)
8. **المنظمات الدولية:** وهي المؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، من حيث دور كل منها وأهدافها. (فصل 11)

> **احفظها**
>
> **استنتاج:** الاقتصاد الدولي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية **الخارجية** للدولة سواء حقيقية أو نقدية، وبالتالي **لا يتعلق بالمعاملات الداخلية** التي تتم داخل حدود الدولة الواحدة — وإن كانت المعاملات الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم النشاط الداخلي والعلاقة بينهما طردية: كل منهما يؤثر في الآخر في نفس الاتجاه ويدعمه.

## رابعاً: الفروق بين المعاملات الاقتصادية الدولية والداخلية (4 اعتبارات)

عمليات التبادل بين الدول بتتشابه لحد كبير مع اللي بتتم بين الأفراد داخل الاقتصاد القومي، خاصة في زيادة الإنتاج وزيادة إشباع حاجات الأفراد بسبب سيادة التخصص وتقسيم العمل. لكن فيه 4 اعتبارات بتميز العلاقات الدولية:

### أ) قدرة عوامل الإنتاج على التحرك

- اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج — خاصة **العمل ورأس المال** — تتمتع بمرونة وقدرة تامة على التحرك والانتقال من نشاط لآخر ومن مكان لآخر **داخل حدود الدولة الواحدة** نتيجة لاختلاف العوائد بين الأنشطة والمناطق المختلفة.
- لكنها تتميز **بالجمود النسبي على المستوى الخارجي** بسبب الحواجز والقيود بين الدول:
  - حواجز **طبيعية**: البعد الجغرافي والمكاني ← ارتفاع تكاليف النقل.
  - حواجز **سياسية**: المشكلات السياسية بين الدول.
  - حواجز **اقتصادية**: الرسوم الجمركية، القيود على حركة رؤوس الأموال، قيود الصرف الأجنبي... إلخ.
- **الخلاصة:** رغم أن قدرة العوامل على الانتقال لا تتم بمرونة تامة حتى داخلياً كما اعتقد الكلاسيك، يمكن القول بصفة عامة إن قدرتها على التحرك داخل الدولة الواحدة **أعلى بكثير** مقارنة بالمستوى الخارجي.

## ب) اختلاف النظم النقدية

- المعاملات الداخلية بتتم **بالعملة المحلية** الخاصة بالدولة، ولا تواجه أي صعوبات تُذكر.
- أما خارجياً، فكل دولة لها نظامها النقدي وعملتها الخاصة، فتختلف قيم المعاملات الخارجية بالنسبة لبعضها ← تواجه المعاملات الخارجية ما يُعرف بـ**مشكلة الصرف الأجنبي** وهي مشكلة تحول العملات لبعضها.
- عملات الدول لا تتمتع بنفس الدرجة من القبول لدى جميع الأفراد في مختلف الدول أو في التبادل الدولي.
- مشكلة الصرف الأجنبي تواجه كافة الدول في تسوية المبادلات الخارجية بسبب **عدم استقرار أسعار الصرف** وصعوبة التوقع بشأنها — وتزداد الصعوبة في الدول النامية ذات العملات غير المستقرة وغير القابلة للتحويل، مما ينتج عنه عدم استقرار معدل التبادل الخارجي بين الدول واحتمالات تغيره باستمرار.
- ومن ناحية أخرى: اختلاف النظم النقدية وأسعار الصرف لا ينعكس على معدل التبادل بين العملات فحسب، بل ينطوي أيضاً على اختلاف **السلطات النقدية** و**النظم المصرفية** و**السياسات النقدية والضريبية** — وكلها أمور تحد من حجم المعاملات الاقتصادية الخارجية خاصة التجارية وتمثل قيوداً أمامها مقارنة بالتجارة الداخلية.

## ج) اختلاف السياسات الوطنية

- المعاملات الخارجية خاصة التجارية تواجه حواجز وعقبات تحد من حرية التبادل الاقتصادي بين الدول — ومثل هذه الحواجز لا وجود لها داخل الدولة الواحدة.
- **السبب:** كل دولة تمثل وحدة سياسية قائمة بذاتها، وتتخذ حكوماتها من السياسات ما يسهم في الارتفاع برفاهية أفراد المجتمع بها، فتنتهج السياسات الاقتصادية (المالية أو النقدية أو التجارية) الملائمة لأوضاعها حتى لو كان من شأنها إقامة قيود أمام حرية التبادل التجاري والحد من حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) من الدولة إلى الخارج أو العكس.
- **صور القيود:** الرسوم الجمركية، القيود الكمية (حصص الاستيراد، تراخيص الاستيراد)، الرقابة على الصرف الأجنبي، الإجراءات الإدارية والصحية المعقدة، وغيرها.

> **احفظها**
>
> **خلاصة الفرق الثالث:** لا توجد قيود أو عقبات على المعاملات الاقتصادية الداخلية إلا على سبيل الاستثناء وبهدف مصلحة الاقتصاد القومي ككل — مثل **المنطقة الحرة ببورسعيد** حيث تُفرض رسوم جمركية على السلع التي تخرج منها إلى داخل الدولة. أما خارجياً فالقيود كثيرة وتهدف لمصلحة الاقتصاد القومي حتى لو على حساب مصالح اقتصاديات الدول الأخرى.

## د) انفصال الأسواق

الأسواق الخارجية (أسواق الدول) تتميز بالانفصال والاستقلال عن بعضها بدرجة أكبر مقارنة بالمستوى الداخلي، لأربعة أسباب:

1. **الحواجز والقيود الطبيعية:** البعد الجغرافي والمكاني ← ارتفاع تكاليف النقل، مما يحد من التبادل الخارجي خاصة في السلع التي تمثل تكلفة النقل نسبة كبيرة من قيمتها. فضلاً عن عدم توافر المعلومات الكافية بسبب صعوبة الاتصال والربط بين أسواق الدول. *لكن التقدم في المواصلات والاتصالات قلل من هذا العامل.*
2. **القيود المصطنعة:** قد تكون **سياسية** (مشكلات سياسية بين الدول تعمل على انفصال أسواقها حتى لو كانت متجاورة حدودياً — وهذا شائع في الدول النامية ومشكلات الحدود بين الدول المتجاورة)، وقد تكون **اقتصادية** (رسوم جمركية، قيود كمية، رقابة على الصرف الأجنبي).
3. **اختلاف الأذواق:** بسبب اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية والأديان ← استقلال أسواق الدول عن بعضها. *أمثلة الكتاب:* الدول الإسلامية لا تسمح بدخول المواد الكحولية أو لحوم الخنازير؛ سلع مستقلة بمجتمعات معينة مثل الملوحة وخاصة الفسيخ في مصر ولا تتداول في الدول الأوروبية؛ الزي العربي في الخليج وهو زي وطني لا يلقى قبولاً في مجتمعات أخرى؛ والملابس المتحررة في الدول الأوروبية لا تلقى قبولاً في المجتمعات الإسلامية.
4. **اختلاف اللغة:** يلعب دوراً في انفصال أسواق الدول، خاصة في تبادل السلع والخدمات المرتبطة بالشخص المقدم للسلعة أو الخدمة، مما يحد من التبادل الخارجي مقارنة بالداخل.

- **احفظها**

**ملاحظة العصر:** التقدم العلمي والتكنولوجي (المواصلات والاتصالات وثورة المعلومات) وسرعة العولمة وتزايد التداخل بين الدول، ووجود المنظمات الدولية التي تعمل على توفير البيئة الملائمة للحرية الاقتصادية — كل هذا قلّل من فاعلية أسباب انفصال الأسواق وساهم في تقارب الأسواق الدولية. **لكن** رغم كل هذا، لا يزال انفصال الأسواق على المستوى الخارجي يفوق درجة انفصالها على المستوى الداخلي.

## خامساً: أهمية التجارة الخارجية وقياسها

التجارة الدولية للسلع والخدمات وما يرتبط بها من تدفقات نقدية تمثل واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول. إذ **لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة زمنية طويلة**، ولذلك يتطلب الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية ووفرة الموارد لديها في إنتاجها، وتبادلها بالمنتجات الأخرى التي لا تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبياً مقارنة بالدول الأخرى.

تُقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بـ**نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي**، أو ما يُسمى **نسبة الانفتاح التجاري**:

- **احفظها**

أهمية التجارة الخارجية في الدولة (نسبة الانفتاح التجاري) = ( الصادرات + الواردات ) ÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100

- **مثال محلول وتطبيق عالمي**
- كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح.
- ازدادت أهمية التجارة الخارجية عالمياً بشكل سريع على مدار عقدين: بلغت نسبة الانفتاح التجاري على المستوى العالمي **62.56% عام 2022**، في حين كانت **49.45% عام 2002**.
- **الاستنتاج:** العالم بيزيد انفتاحه التجاري باستمرار — التجارة الدولية بقت عنصر أساسي في اقتصاد كل دولة.

- **ملخص الفصل**
- الاقتصاد الدولي: فرع من علم الاقتصاد يدرس العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويترتب على معاملاتها تدفقات حقيقية (سلع وخدمات وعوامل إنتاج) وتدفقات نقدية في الاتجاه المعاكس.
- الاهتمام به بدأ مع التجاريين (القرن 17) ثم الكلاسيك (سميث وريكاردو وميل)، واليوم فرع مستقل له كيانه.
- 8 موضوعات يدرسها: نظريات التجارة، معدلات التبادل، سياسة التجارة، التكتلات، ميزان المدفوعات، سوق الصرف، إصلاح الاختلال، المنظمات الدولية.
- 4 فروق بين المعاملات الدولية والداخلية: قدرة عوامل الإنتاج على التحرك (جمود نسبي خارجياً)، اختلاف النظم النقدية (مشكلة الصرف الأجنبي)، اختلاف السياسات الوطنية (رسوم وحصص وقيود)، انفصال الأسواق (4 أسباب: طبيعية، مصطنعة، أذواق، لغة).
- نسبة الانفتاح التجاري = (صادرات + واردات) ÷ ناتج محلي × 100؛ عالمياً: 49.45% في 2002 ← 62.56% في 2022.

الفصل الثاني

# مذهب التجاريين (الفكر المركنتالي)

بيغطي صفحات 19-23 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

الفكر المركنتالي مجموعة المعتقدات الاقتصادية اللي سادت أوروبا من سنة **1500 إلى 1750**. فكرته الأساسية: **ثروة الأمة = ما تحتفظ به من معادن نفيسة (ذهب وفضة)**، وثروة العالم ثابتة، فمكسب دولة لازم يكون على حساب دولة تانية. والطريق للثراء؟ فائض مستمر في الصادرات عن الواردات عشان يتدفق الذهب من الخارج. المذهب ده مهم لأنه "الفكرة" اللي جت بعده كل نظريات التجارة تصححها.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على نشأة الفكر المركنتالي وظروفه التاريخية • استعراض دور الدولة في الفكر المركنتالي وأهم السياسات المتبعة لتحقيق الفائض التجاري • تحليل أثر الفكر المركنتالي على التجارة الدولية والاقتصاد المحلي في تلك الفترة • مناقشة أبرز الانتقادات والمشكلات التي ارتبطت بتطبيق سياسات هذا المذهب.

## أولاً: تعريف الفكر المركنتالي وظروف نشأته

- **التعريف:** مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من 1500 إلى 1750 ميلادياً.
- **في الحقيقة لا يمكن اعتبار هذه المعتقدات "نظرية"**، لأنها لا تعدو أن تكون مجموعة من **السياسات الاقتصادية** التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، وتمثل الغرض الأساسي منها في **تراكم ثروة الأمة**.

### الظروف التي ساعدت على خلق هذه الأفكار

1. **الاستكشافات الجغرافية:** أعطت الفرصة لتدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا.
2. **النمو السكاني.**
3. **تزايد أهمية طبقة التجاريين** على حساب الطبقة الإقطاعية.

## ثانياً: جوهر الفكر المركنتالي

- يرى هذا الفكر أن **ثروة الأمم تقاس بما تحتفظ به من المعادن النفيسة** (الذهب والفضة).

- وبما أن **ثروة العالم كله ثابتة**، فإن المكاسب التي تحققها إحدى الدول **لابد أن تكون على حساب الدول الأخرى**.
- وفي ظل ظروف غير مستقرة سياسياً، يُعد تراكم المعادن النفيسة أمراً هاماً لتحقيق **قوة الدولة وإنشاء جيش قوي**.
- يرى التجاريون أن النظام الاقتصادي يتكون من **ثلاثة قطاعات رئيسية**: القطاع الإنتاجي – القطاع الأولي – والقطاع الخارجي (المستعمرات)، وأن **طبقة التجاريين هي الطبقة الهامة** في عملية النمو الاقتصادي.

## ثالثاً: الافتراضات الأساسية لمذهب التجاريين (3 افتراضات)

1. **عنصر العمل أهم عناصر الإنتاج + ضرورة التدخل الحكومي:** استخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل، أي أن قيمة السلع تتحدد بما بُذل في إنتاجها من ساعات عمل. وكذلك **لا يؤمن الفكر المركنتالي بمبدأ الحرية الاقتصادية**، بل يؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
2. **الهدف: فائض في الصادرات عن الواردات:** الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية المتبعة هو تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات، وهو ما يُعرف بـ**رصيد إيجابي للميزان التجاري أو رصيد موافق**. وهكذا تتدفق العملات الأجنبية أو المعادن النفيسة من الخارج لكي يدفع الأجانب مقابل هذا الفائض. وهذه التدفقات النقدية (ذهب، فضة) تُعد عاملاً أساسياً للدول التي تعاني من نقص في الموارد المالية من أجل توسيع النشاط الاقتصادي بها.
3. **الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة:** بمعنى أن الاقتصاد يعاني من وجود موارد عاطلة. وبالتالي فمع زيادة العرض النقدي من خلال التدفق النقدي من الخارج سوف يحفز الإنتاج ويزيد التوظف، ولا ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار. وهكذا فإن الاحتفاظ برصيد إيجابي (فائض) في الميزان التجاري يؤثر إيجابياً على الاقتصاد. وبطبيعة الحال فإن **عجز الميزان التجاري يخلق آثاراً سلبية**: تدفق العملات والمعادن النفيسة إلى الخارج ← انخفاض العرض النقدي ← تقلص النشاط الإنتاجي.

## رابعاً: دور الدولة لدى التجاريين

### 1) إدارة السبائك (مراقبة تبادل المعادن النفيسة)

- تقوم الدولة برقابة تبادل العملات أو المعادن النفيسة، وقد عُرف ذلك النظام بـ**إدارة السبائك**: لا تسمح الدولة للأفراد بتصدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا في ظروف محددة وبعد موافقة الحكومة.
- جريمة تهريب المعادن النفيسة للخارج وُجهت بعقوبة شديدة **وصلت إلى حد الإعدام**.

### 2) تكوين الاحتكارات الضخمة

- لم يقتصر دور الدولة على مراقبة تحركات الذهب النقدي، بل قامت بتكوين احتكارات ضخمة في مجال النقل والتجارة، مثل إنشاء **الشركة الهولندية للهند الشرقية**.
- الغرض من هذه الشركات (التي استمرت حتى القرن التاسع عشر): تحقيق أرباح احتكارية ضخمة تساهم في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري.

## 3) سياسات تحقيق الفائض التجاري

- اتخذت الحكومات في أوروبا سياسات عديدة ساعدت في تحقيق فائض مستمر في الصادرات عن الواردات: **دعم الصادرات**، و**فرض الحصص الكمية على الواردات**، فضلاً عن **فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع الاستهلاكية**.
- **استثناء مهم:** الواردات من المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج والتصدير لم تتعرض لمثل هذه القيود.

## 4) دور المستعمرات

- لعبت المستعمرات في الخارج دوراً هاماً: كانت **مصدراً للمواد الخام الرخيصة والسلع الزراعية**، وفي نفس الوقت كانت تُعتبر **أسواقاً هامة لتصدير السلع المصنعة** من الدولة الأم.

## 5) السياسات الموجهة للاقتصاد المحلي

- على الحكومة اتخاذ الإجراءات والقوانين الكفيلة بـ**تحسين مستوى الجودة** للسلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير، من خلال تحديد دقيق للخصائص المميزة للمنتجات، فضلاً عن الاهتمام بعنصر العمل ومهارته التي تؤثر مباشرة في تحسين جودة المنتجات وبالتالي تزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الأجنبية.
- **أجور العمال يجب أن تكون منخفضة** بحيث لا تؤثر سلباً على القدرة التنافسية من خلال زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الأسعار — ولهذا لم يُسمح للأجور أن تتحدد وفقاً لظروف الطلب والعرض السوقية، وإنما كانت تتحدد **بصورة تحكمية** بحيث تتناسب مع وضع طبقة العمال في السلم الاجتماعي.

**احفظها**

**نقد المذهب (استنتاج للمقالي):** أكبر مشكلتين في الفكر المركنتالي: (1) فائض دولة هو بالضرورة عجز دولة أخرى، فمن المستحيل أن تحقق كل الدول فائضاً في نفس الوقت؛ (2) اعتبار الثروة = المعادن النفيسة تجاهل أن الثروة الحقيقية هي القدرة الإنتاجية للأمة — وهي النقطة التي بدأ منها آدم سميث في الفصل التالي.

- **ملخص الفصل**
- المركنتيلية (1500–1750): معتقدات وسياسات (ليست نظرية) هدفها تراكم ثروة الأمة؛ نشأت مع الاستكشافات الجغرافية والنمو السكاني وصعود طبقة التجاريين على حساب الإقطاع.
- الجوهر: الثروة = ذهب وفضة، ثروة العالم ثابتة (مكسب دولة على حساب أخرى)، والتراكم ضروري لقوة الدولة وجيشها. النظام الاقتصادي 3 قطاعات: إنتاجي، أولي، خارجي (مستعمرات).
- 3 افتراضات: نظرية القيمة في العمل + التدخل الحكومي (لا حرية اقتصادية) • هدف الفائض التجاري (الرصيد الموافق) • تشغيل أقل من الكامل (التدفق النقدي يحفز الإنتاج لا الأسعار).
- دور الدولة: إدارة السبائك (عقوبة التهريب حتى الإعدام)، الاحتكارات (الشركة الهولندية للهند الشرقية)، دعم الصادرات وحصص ورسوم عالية على السلع الاستهلاكية (ما عدا المواد الخام)، استغلال المستعمرات كمصدر خامات وسوق تصدير، ومحلياً: جودة الصادرات + أجور منخفضة تحكمية.

الفصل الثالث

# نظرية المزايا المطلقة (آدم سميث)

بيغطي صفحات 24-35 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

في نهاية القرن الثامن عشر أوضح آدم سميث أن **ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تراكم المعادن النفيسة، ولكن تقاس بقدرتها على الإنتاج** — فأي جهود لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية. وبناءً على ده قدّم نظريته المعروفة بـ**المزايا المطلقة** (أو النفقات المطلقة): كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة اللي عندها فيها ميزة مطلقة، فتكسب الدولتان معاً من التجارة.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية ونشأتها وأهم روادها • استعراض فروض النظرية الكلاسيكية • شرح نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث وأثر التجارة الدولية في التخصص وتقسيم العمل بين الدول.

## أولاً: فروض النظرية التقليدية (الكلاسيكية) — 7 فروض

1. **حرية انتقال عوامل الإنتاج** من استخدام إلى آخر داخل الدولة، وافتراض عدم وجود هذه الإمكانية من دولة إلى أخرى. ويترتب على هذا الفرض وجود اختلافات في الأجور من دولة إلى أخرى، وثباتها بين مختلف الاستخدامات داخل الدولة.
2. **نظرية العمل في القيمة:** قيمة أي سلعة تتحدد بتكلفة ما يدخل فيها من عمل، فتعتمد قيمة السلعة على الكمية النسبية من العمل الضروري لإنتاجها.
3. **نموذج 2×2×2:** التجارة الخارجية بين دولتين، والتعامل بينهما على سلعتين، والتعبير عن تكلفة كل منهما بوحدات من العمل (ساعات العمل).
4. **تجاهل تكاليف النقل** من دولة إلى أخرى — فيقتصر التحليل على تكاليف الإنتاج المتمثلة في وحدات العمل الداخلة في إنتاج السلعة.
5. **خضوع الإنتاج لقانون ثبات الغلة:** بغض النظر عن تغير حجم نطاق إنتاج السلعة، تظل تكلفة إنتاج الوحدة منها ثابتة.
6. **المنافسة الكاملة** في كل من الدولتين، وافتراض عدم وجود عقبات أو قيود تعوق التجارة الدولية.

7. **التشغيل الكامل للموارد** قبل قيام التجارة الخارجية — وبالتالي يقتصر تأثير التجارة في إعادة تخصيص الموارد وتحولها من إنتاج السلع الداخلية إلى إنتاج السلع التصديرية.

## ثانياً: مضمون نظرية المزايا المطلقة

- إذا قامت التجارة اختيارياً بين دولتين، فإن كل من الدولتين **لابد وأن تحقق مكسباً** من قيام التجارة.
- ويتم ذلك من خلال قيام كل دولة **بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها**، أي التي تكون أكثر كفاءة في إنتاجها، وهي السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدولة الأخرى.
- وفي هذه الحالة تكون هذه الدولة أقل كفاءة في إنتاج السلعة الأخرى، فتترك إنتاجها للدولة الأخرى التي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في إنتاجها.
- وبإتباع هذا المبدأ يكون توظيف الموارد أكثر كفاءة، وستتمكن الدولتان من الحصول على كمية أكبر من السلعتين ← **تعظيم الإنتاج وتعظيم مستوى الرفاهية**.

> **احفظها**
>
> **معيار الميزة المطلقة (من نص المقرر):** تُقاس تكلفة السلعة بما تتكلفه من عدد ساعات عمل (نظرية العمل في القيمة). فالدولة التي تستخدم عدد وحدات عمل أقل للحصول على كمية معينة من السلعة، أو التي يمكنها الحصول على كمية أكبر من السلعة خلال ساعة العمل الواحدة، ستكون أكثر كفاءة في إنتاج هذه السلعة.

## ثالثاً: المثال القياسي (إنجلترا وأمريكا)

عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من خلال ساعة العمل الواحدة في كل من الدولتين:

| الدولة | المنسوجات (متر / ساعة عمل) | القمح (إردب / ساعة عمل) |
|---|---|---|
| إنجلترا | 6 متر | 4 إردب |
| أمريكا | 1 متر | 5 إردب |

- **إنجلترا** تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج **المنسوجات**: تستطيع الحصول على 6 أمتار خلال ساعة العمل الواحدة، بينما أمريكا لا تنتج إلا متراً واحداً ← إنجلترا أكثر كفاءة في المنسوجات.
- **أمريكا** تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج **القمح**: تستطيع الحصول على 5 إردب خلال ساعة العمل، بينما إنجلترا لا تحقق سوى 4 إردب ← أمريكا أكثر كفاءة في القمح.
- **الترتيب وفقاً للنظرية:** تتخصص إنجلترا تخصصاً كاملاً في إنتاج المنسوجات (تتجه كافة الموارد وعناصر الإنتاج إليها وتترك تماماً إنتاج القمح)، في حين تتخصص أمريكا تخصصاً كاملاً في إنتاج القمح وتترك تماماً إنتاج المنسوجات. ← صادرات إنجلترا = المنسوجات وارداتها = القمح، وصادرات أمريكا = القمح وارداتها = المنسوجات.

## رابعاً: حساب معدلات التبادل الداخلية

معدل التبادل الداخلي في كل دولة = عدد الوحدات من إحدى السلعتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من السلعة الأخرى:

- **في إنجلترا:** يمكن إنتاج إما 6 وحدات منسوجات أو 4 وحدات قمح في ساعة العمل الواحدة ← تكلفة 6 منسوجات = 4 قمح ← تكلفة الوحدة من المنسوجات = **2/3 وحدة قمح**، أو بمعنى آخر تكلفة الوحدة من القمح = **1.5 وحدة منسوجات**.
- **في أمريكا:** يمكن إنتاج وحدة من المنسوجات أو 5 وحدات قمح خلال ساعة العمل ← تكلفة الوحدة من المنسوجات = **5 وحدات قمح**، أو تكلفة الوحدة من القمح = **1/5 وحدة منسوجات**.

## خامساً: تحديد معدل التبادل الدولي (شروط التجارة)

- **إنجلترا** (المصدّرة للمنسوجات) لن تقبل أن تبادل وحدة المنسوجات مقابل 2/3 وحدة قمح لأن هذا هو معدل التبادل الداخلي — لكن مبادلتها بأي عدد **أكثر** من 2/3 وحدة قمح سيكون مقبولاً.
- **أمريكا** (المستوردة للمنسوجات) لن تقبل الحصول على وحدة المنسوجات مقابل منح 5 وحدات قمح لأن هذا معدلها الداخلي — لكن حصولها عليها مقابل أي عدد **أقل** من 5 وحدات قمح سيكون مقبولاً.

- **احفظها**

**القاعدة:** معدل التبادل الدولي المقبول لابد أن **يقع بين معدلات التبادل الداخلية للدولتين** (أي أكثر من 2/3 وأقل من 5 وحدات قمح مقابل وحدة المنسوجات). أي معدل يقع بينهما سيكون مقبولاً من الدولتين وسيحقق مكسباً لكل منهما.

**مكسب كل دولة من قيام التجارة = الفرق بين معدل التبادل الدولي ومعدل التبادل الداخلي لها.**

- **مثال محلول 1: معدل التبادل الدولي = 1 منسوجات : 1 قمح (معدل مقبول لأنه يقع بين المعدلين الداخليين)**
  - **مكسب إنجلترا** = 1 − 2/3 = **1/3 وحدة قمح** مقابل كل وحدة منسوجات تقوم بتصديرها لأمريكا.
  - **مكسب أمريكا** = 5 − 1 = **4 وحدات قمح** مقابل كل وحدة منسوجات تستوردها من إنجلترا — ويتمثل مكسب أمريكا في **توفير** عدد وحدات القمح اللازمة للحصول على وحدة منسوجات.
  - **المكسب الكلي** = مجموع مكسبي الدولتين = 1/3 + 4 = **4⅓ وحدة قمح** مقابل كل وحدة منسوجات يتم تبادلها.
  - **لاحظ:** مكسب الدولتين يعادل الفرق بين معدلي التبادل الداخليين (5 − 2/3 = 4⅓). ✓

- **مثال محلول 2: حساب المكسب بوحدات المنسوجات بدلاً من القمح (نفس المعدل 1:1)**
- في إنجلترا معدل التبادل الداخلي: 1 قمح = 1.5 منسوجات، ودولياً بقت تحصل على وحدة القمح مقابل وحدة منسوجات واحدة فقط ← **مكسب إنجلترا = 1/2 وحدة منسوجات** مقابل كل وحدة قمح (في صورة توفير في عدد وحدات المنسوجات).
- **مكسب أمريكا** = مكسب إضافي يعادل **4/5 وحدة من المنسوجات** في مقابل كل وحدة قمح تقوم بتصديرها لإنجلترا.
- **المكسب الكلي بوحدات المنسوجات** = 1/2 + 4/5 = **1.3 وحدة منسوجات** مقابل كل وحدة قمح = الفرق بين معدلي التبادل الداخليين (1.5 − 1/5 = 1.3). ✓

## سادساً: أثر التغير في معدل التبادل الدولي على المكسب

- **مثال محلول 3: ماذا لو تغير معدل التبادل الدولي إلى 1 منسوجات : 3 قمح؟**

هذا المعدل **أقرب** لمعدل التبادل الداخلي لأمريكا (5) مقارنة بالمعدل السابق (1:1):

- مكسب إنجلترا = 3 − 2/3 = **2⅓ وحدة قمح** ← زاد من 1/3 إلى 2⅓.
- مكسب أمريكا = 5 − 3 = **2 وحدة قمح** ← انخفض من 4 إلى 2 فقط.
- المكسب الكلي = 2⅓ + 2 = **4¼ وحدة قمح** مقابل تبادل وحدة من المنسوجات ← لم يتغير.

- **احفظها**

**الاستنتاجات الثلاثة (من نص المقرر — مهمة جداً):**

- **لا يتغير المكسب الكلي** إذا تغير معدل التبادل الدولي — فنظراً لأن المكسب الكلي يعادل الفرق بين معدلات التبادل الداخلية للدولتين، فإنه لا يتغير إلا بتغير معدلات التبادل الداخلية.
- **يتغير توزيع المكسب الكلي** إذا حدث تغير في معدل التبادل الدولي: ينخفض مكسب الدولة التي يقترب معدل التبادل الدولي من معدل تبادلها الداخلي، بينما يزيد مكسب الدولة الأخرى التي يبتعد معدل التبادل الدولي عن معدل تبادلها الداخلي.
- توزيع المكسب في هذه الحالة لا يعنينا بقدر ما يعنينا أن كل من الدولتين سوف تستفيد من التخصص في المجال الذي تحقق فيه ميزة مطلقة وقيام التجارة على هذا الأساس.

## سابعاً: قصور نظرية المزايا المطلقة

قيام التجارة بين دولتين يتطلب تمتع كل دولة بميزة مطلقة في مجال معين. فإذا كانت دولة ما لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، فلا يمكن لها الاستفادة من مزايا التخصص، ومن ثم **لا يمكن قيام التجارة** بينها وبين الدولة الأخرى

وفقاً لهذه النظرية:

| الدولة | المنسوجات (متر / ساعة عمل) | القمح (إردب / ساعة عمل) |
|---|---|---|
| إنجلترا | 6 متر | 4 إردب |
| أمريكا | 1 متر | 3 إردب |

- هنا تتمتع إنجلترا بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات **والقمح معاً**، بينما تعاني أمريكا من تخلف مطلق في إنتاج السلعتين.
- في هذه الحالة لن تستطيع أمريكا أن تستفيد من مزايا التخصص ← لا تقوم التجارة بينها وبين إنجلترا وفقاً لنظرية النفقات المطلقة.
- **وهذا القصور هو ما عالجه ريكاردو في نظرية المزايا النسبية (الفصل التالي).**

- **ملخص الفصل**
- آدم سميث: الثروة = القدرة الإنتاجية لا تراكم المعادن. اتخصص في سلعة ميزتك المطلقة وصدرها واستورد الأخرى ← الدولتان تكسبان.
- 7 فروض: حرية انتقال العوامل داخلياً لا دولياً • نظرية العمل في القيمة • نموذج 2×2×2 • لا تكاليف نقل • ثبات الغلة • منافسة كاملة بلا قيود • تشغيل كامل قبل التجارة.
- معدل التبادل الدولي يقع بين المعدلين الداخليين؛ مكسب كل دولة = الفرق بين الدولي والداخلي؛ المكسب الكلي = الفرق بين المعدلين الداخليين (ثابت، والتغير في المعدل الدولي يغير توزيعه فقط).
- القصور: لا تفسر التجارة إذا تفوقت دولة واحدة في السلعتين معاً.

الفصل الرابع

# نظرية المزايا النسبية (ديفيد ريكاردو)

بيغطي صفحات 36-42 من المادة

- **الفكرة الكبيرة**

في أوائل القرن التاسع عشر قدّم ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" مبدأ آخر لقيام التجارة يقوم على أساس **الميزة النسبية (النفقات النسبية)**: حتى لو كانت دولة متخلفة تخلفاً مطلقاً في إنتاج كل السلع، **يظل هناك أساس لقيام تجارة مربحة** بينها وبين الدولة الأخرى، ما دامت **درجة** تخلفها في السلعتين مختلفة. السلعة التي تكون فيها أقل تخلفاً هي مجال ميزتها النسبية.

- **أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** استعراض نظرية النفقات النسبية لريكاردو كأساس لقيام التجارة الدولية بدءاً من فروضها مروراً بالمثال التوضيحي لتطبيقها وصولاً إلى الفائدة من التبادل الدولي • مناقشة الحالة الاستثنائية التي تنتفي فيها الميزة النسبية وبالتالي يتعذر قيام التجارة.

## أولاً: المثال القياسي (إنجلترا وأمريكا)

على نفس افتراضات تحليل آدم سميث، عدد الوحدات من السلعتين التي يمكن الحصول عليها من خلال ساعة العمل الواحدة:

| الدولة | المنسوجات (متر / ساعة عمل) | القمح (إردب / ساعة عمل) |
|---|---|---|
| إنجلترا | 6 متر | 4 إردب |
| أمريكا | 1 متر | 2 إردب |

- **إنجلترا** لديها **تفوق مطلق** في إنتاج السلعتين (وحداتها في ساعة العمل أكثر من أمريكا في الاثنين).
- **أمريكا** لديها **تخلف مطلق** في إنتاج السلعتين.
- وفقاً لتحليل المزايا المطلقة: **لا يمكن قيام التجارة**. لكن تحليل المزايا النسبية يوضح إمكانية قيامها لأن **درجة تخلف أمريكا في السلعتين مختلفة**، والسلعة التي تعتبر فيها أمريكا أقل تخلفاً هي مجال ميزتها النسبية.

## ثانياً: تحديد الميزة النسبية — حساب نسب الإنتاجية

نسبة إنتاجية أمريكا بالنسبة لإنجلترا = إنتاج ساعة العمل في أمريكا ÷ إنتاج ساعة العمل في إنجلترا × 100:

- **الحساب**

- (نسبة الإنتاجية) المنسوجات = 1/6 × 100 = **16.6%**
- (نسبة الإنتاجية) القمح = 2/4 × 100 = **50%**

ويلاحظ ارتفاع نسبة الإنتاجية في مجال إنتاج القمح بالمقارنة بالمنسوجات في أمريكا.

وبالمقابل، نسبة إنتاجية إنجلترا بالنسبة لأمريكا:

- (نسبة الإنتاجية) المنسوجات = 6/1 × 100 = **600%** ← إنتاجية ساعة العمل الإنجليزية في المنسوجات تعادل **ستة أمثال** الأمريكية.
- (نسبة الإنتاجية) القمح = 4/2 × 100 = **200%** ← تعادل **الضعف** فقط.

- **احفظها**

**النتيجة:** رغم تخلف أمريكا المطلق في السلعتين فهي **أقل تخلفاً في القمح** ← **ميزتها النسبية في القمح**. ورغم تفوق إنجلترا المطلق في السلعتين فهي **أكثر تفوقاً في المنسوجات** ← **ميزتها النسبية في المنسوجات**. والتفسير بالأسعار النسبية: السعر النسبي للمنسوجات في إنجلترا أقل منه في أمريكا، والسعر النسبي للقمح في أمريكا أقل منه في إنجلترا. ← تقوم التجارة على أساس تخصص إنجلترا في المنسوجات وتخصص أمريكا في القمح، وتحقق كل منهما مكسباً.

## ثالثاً: حساب مكسب الدولتين من التجارة

- **مثال محلول: معدل التبادل الدولي = 1 منسوجات : 1 قمح (المكسب مقدّراً بوحدات القمح)**

معدلات التبادل الداخلية: إنجلترا: 1 منسوجات = 2/3 قمح (6:4) • أمريكا: 1 منسوجات = 2 قمح (1:2).

- **مكسب إنجلترا** = الفرق بين معدل التبادل الدولي ومعدل التبادل الداخلي = 1 − 2/3 = **1/3 وحدة قمح إضافية** مقابل كل وحدة منسوجات تصدّرها لأمريكا.
- **مكسب أمريكا** = الفرق بين معدل التبادل الدولي والداخلي = 2 − 1 = **توفير وحدة قمح واحدة** مقابل كل وحدة منسوجات تحصل عليها من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً.
- **المكسب الكلي** = مجموع مكسبي الدولتين = 1/3 + 1 = **1⅓ وحدة قمح** مقابل كل وحدة منسوجات.
- ويعادل المكسب الكلي الفرق بين معدلات التبادل الداخلية للدولتين = 2 − 2/3 = 1⅓. ✓
- **ويختلف توزيع المكسب الكلي بين الدولتين في حالة اختلاف معدل التبادل الدولي، إلا أن المكسب الكلي لن يتغير.**

## رابعاً: الحالة الاستثنائية — انتفاء الميزة النسبية

لا يمكن قيام التجارة بين الدولتين إذا كانت **درجة التخلف المطلق للدولة المتأخرة في إنتاج السلعتين متماثلة** — عندها لا توجد ميزة نسبية لها في أي من السلعتين.

- **مثال: تعديل بسيط على المثال السابق — معدل التبادل الداخلي في أمريكا أصبح 3 منسوجات = 2 قمح**

| الدولة | المنسوجات (متر / ساعة عمل) | القمح (إردب / ساعة عمل) |
|---|---|---|
| إنجلترا | 6 | 4 إردب |
| أمريكا | 3 | 2 إردب |

- ما زالت إنجلترا متفوقة تفوقاً مطلقاً في السلعتين، وما زالت أمريكا متأخرة تأخراً مطلقاً في السلعتين، **لكن** لا يمكن إيجاد ميزة نسبية لأمريكا في أي سلعة.
- (نسبة الإنتاجية أمريكا/إنجلترا) المنسوجات = 3/6 × 100 = **50%**
- (نسبة الإنتاجية أمريكا/إنجلترا) القمح = 2/4 × 100 = **50%**
- تساوي نسبتي الإنتاجية = عدم وجود ميزة نسبية لأمريكا في أي من السلعتين ← **لا يمكن قيام التجارة الحرة بين الدولتين** في هذه الحالة.

- **احفظها**

**القاعدة العامة:** قيام التجارة في حالة الميزة النسبية يتطلب **اختلاف معدلات التخلف المطلق** للدولة المتخلفة في إنتاج السلعتين بالنسبة للدولة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجهما.

- **ملخص الفصل**

- ريكاردو: التجارة ممكنة حتى مع تخلف مطلق كامل لإحدى الدولتين، ما دامت درجة التخلف مختلفة بين السلعتين.
- الميزة النسبية تتحدد بنسب الإنتاجية: أقل نسبة تخلف (أو أعلى نسبة تفوق) = مجال التخصص.
- مكسب كل دولة = الفرق بين معدل التبادل الدولي وداخلها؛ المكسب الكلي = الفرق بين المعدلين الداخليين (ثابت، يتغير توزيعه فقط بتغير المعدل الدولي).
- الحالة الاستثنائية: تساوي نسب الإنتاجية في السلعتين (مثلاً 50% و50%) ← لا ميزة نسبية ← لا تجارة.

الفصل الخامس

# المزايا النسبية وتكلفة الفرصة البديلة (جوتفريد هابرلر)

بيغطي صفحات 43-52 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

النظرية التقليدية قامت على نظرية العمل كأساس للقيمة (مقارنة النفقات بساعات العمل). وفي ظل الانتقادات الموجهة لها — خاصة أن إنتاج السلع يتم بعوامل إنتاج أخرى إلى جانب العمل — قدّم **هابرلر** تطويراً لمبدأ المزايا النسبية باستخدام مفهوم جديد لنفقة الإنتاج: **نفقة الاختيار أو تكلفة الفرصة البديلة**، معتمداً في توضيحه على **منحنى إمكانات الإنتاج**. ويعالج التحليل حالتين: التجارة في ظل **ثبات** النفقة، ثم في ظل **تزايد** النفقة.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** استعراض نظرية هابرلر لمفهوم المزايا النسبية باستخدام تكلفة الفرصة البديلة بدلاً من نظرية العمل كأساس للقيمة • تحليل مبدأ المزايا النسبية في إطار **ثبات** تكلفة الفرصة البديلة وآثاره على أنماط التخصص والتبادل الدولي • تحليله في إطار **تزايد** تكلفة الفرصة البديلة وانعكاساته على حجم التخصص ومكاسب التجارة • دراسة دور معدل التبادل الدولي في تحديد حجم الصادرات والواردات وتوزيع المكاسب بين الدول.

## أولاً: التجارة في ظل ثبات تكلفة الفرصة البديلة (شكل 4)

منحنى إمكانات الإنتاج خط مستقيم (ثبات النفقة): **أمريكا** تستطيع إنتاج 180 مليون إردب قمح كحد أقصى أو 120 مليون متر منسوجات • **إنجلترا** تستطيع إنتاج 60 مليون إردب قمح كحد أقصى أو 120 مليون متر منسوجات.

**احفظها**

**معدلات التبادل الداخلية:** إنجلترا: 1 قمح = **2 منسوجات** (60 قمح : 120 منسوجات) • أمريكا: 1 قمح = **2/3 منسوجات** (180 : 120). ← إنجلترا ميزتها النسبية في المنسوجات، وأمريكا في القمح.

### الوضع قبل قيام التجارة

- منحنى إمكانات الإنتاج يعبّر هنا عن منحنى استهلاك المجتمع، والكمية المنتجة والمستهلكة تتوقف على رغبات المستهلكين وأذواقهم.

- **أمريكا** عند النقطة (جـ): تنتج وتستهلك **90 وحدة قمح + 60 وحدة منسوجات**.
- **إنجلترا** عند النقطة (د): تنتج وتستهلك **40 وحدة قمح + 40 وحدة منسوجات**.
- نقطة الإنتاج هي نفسها نقطة الاستهلاك قبل التجارة.

## الوضع بعد قيام التجارة (تخصص كامل)

- **إنجلترا** تتخصص تخصصاً كاملاً في المنسوجات ← نقطة الإنتاج (هـ) عند تقاطع المنحنى مع المحور الرأسي: توجيه كافة الموارد للمنسوجات = **120 مليون متر** ولا تنتج شيئاً من القمح.
- **أمريكا** تتخصص تخصصاً كاملاً في القمح ← نقطة الإنتاج (أ) عند تقاطع المنحنى مع محور القمح: **180 مليون إردب** ولا تنتج شيئاً من المنسوجات.

## معدل التبادل وتوزيع المكاسب

- معدل التبادل الدولي المقبول يجب أن يقع بين المعدلين الداخليين. بافتراض **1 قمح = 1 منسوجات** (مقبول للدولتين)، تستطيع أمريكا مبادلة **70 مليون إردب قمح مقابل 70 مليون متر منسوجات**.
- يتبقى لأمريكا للاستهلاك بعد التجارة: 180 − 70 = **110 مليون إردب قمح** + 70 مليون متر منسوجات.
- يتبقى لإنجلترا للاستهلاك بعد التجارة: 120 − 70 = **50 مليون متر منسوجات** + 70 مليون إردب قمح (واردات).

- **حساب المكاسب (مقارنة الاستهلاك قبل وبعد التجارة)**
- **مكسب أمريكا:** قمح: 110 − 90 = **+20** • منسوجات: 70 − 60 = **+10** ← مكسبها = **20 قمح + 10 منسوجات**.
- **مكسب إنجلترا:** قمح: 70 − 40 = **+30** • منسوجات: 50 − 40 = **+10** ← مكسبها = **30 قمح + 10 منسوجات**.
- مجموع مكاسب الدولتين من القمح = 20 + 30 = **50 مليون إردب**.
- مجموع مكاسب الدولتين من المنسوجات = **20 مليون متر** = تماماً مقدار الزيادة في الناتج الكلي من المنسوجات بعد التخصص (من 100 = 60+40 إلى 120). ✓

- **احفظها**

**ملاحظتان بيانيتان مهمتان:** الخط المتقطع في الشكل لا يمثل منحنى إمكانات الإنتاج بل يمثل **معدل التبادل الدولي (منحنى إمكانية الإنتاج الدولي)**، وميله = 120/120 = 180/180 = 1/1 وهو المعدل الدولي المتفق عليه • بعد التجارة تصبح **نقطتا الإنتاج والاستهلاك منفصلتين** بعد أن كانتا نقطة واحدة قبلها.

## ثانياً: كيف تتحدد الصادرات والواردات؟

- **احفظها**

**المعادلتان:**

**الصادرات = الإنتاج بعد التجارة – الاستهلاك بعد التجارة** (يجب التأكد أن الإنتاج بعد التجارة أكبر من الاستهلاك).

**الواردات = الإنتاج بعد التجارة – الاستهلاك بعد التجارة** (يجب التأكد أن الاستهلاك بعد التجارة يفوق الإنتاج).

الصادرات تأخذ إشارة **موجبة** والواردات إشارة **سالبة**.

- **تطبيق على أمريكا**
- صادرات القمح = 180 – 110 = **+70 أردب**
- واردات المنسوجات = 0 – 70 = **–70 متر**

## ثالثاً: التجارة في ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة (شكل 5)

- **اختلاف معدلات التبادل الداخلية في الدولتين:** يتحدد معدل التبادل الداخلي لإنجلترا بالخط (م م) ولأمريكا بالخط (م2م2)، ويتحدد كل منهما وفقاً لظروف الطلب والعرض الداخلي، مما يخلق أساساً لقيام التجارة.
- الخط (م م) أشد انحداراً من (م2م2) ← تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المنسوجات في إنجلترا **أقل** منها في أمريكا ← إنجلترا ميزة نسبية في المنسوجات (تتخصص وتصدّرها)، وأمريكا ميزة نسبية في القمح (تتخصص وتصدّره).

### قبل قيام التجارة

- **إنجلترا:** النقطة (أ) = نقطة الإنتاج والاستهلاك (اكتفاء ذاتي): تنتج وتستهلك (و ق1) من القمح و(و ج1) من المنسوجات وفقاً لتفاعل العرض والطلب.
- **أمريكا:** النقطة (أ′) = نقطة الإنتاج والاستهلاك: (و ق3) من القمح و(و ج4) من المنسوجات.

### بعد قيام التجارة — إنجلترا

- تتخصص في المنسوجات بمعدل التبادل الدولي (م1م1) ← تحويل الموارد من القمح إلى المنسوجات حتى النقطة (د) = نقطة **تماس** معدل التبادل الدولي مع منحنى إمكانية الإنتاج = نقطة توازن الإنتاج بعد التجارة: يزيد إنتاج المنسوجات من (و ج1) إلى (و ج3) ويقل القمح من (و ق1) إلى (و ق3).
- نقطة توازن الاستهلاك عند تماس معدل التبادل الدولي مع **أعلى منحنى سواء ممكن** = النقطة (ب): استهلاك (و ق2) قمح و(و ج2) منسوجات.

- صادرات المنسوجات = الإنتاج − الاستهلاك = (و ج3 − و ج2) = ج2ج3 • واردات القمح = (و ق3 − و ق2) = −ق3ق2.
- المكسب = الزيادة في الاستهلاك: منسوجات ج1ج2 + قمح ق1ق2 (بمقارنة نقطتي أ و ب).

## بعد قيام التجارة — أمريكا

- تتخصص في القمح بمعدل التبادل الدولي (م3م3) حتى نقطة تماسه مع منحنى إمكانية الإنتاج عند (د′): يزيد القمح إلى (و ق4) ويقل المنسوجات إلى (و ج5).
- توازن الاستهلاك عند (ب′): استهلاك (و ق6) قمح و(و ج6) منسوجات.
- صادرات القمح = (و ق4 − و ق6) = ق4ق6 • واردات المنسوجات = (و ج5 − و ج6) = −ج5ج6.
- المكسب = (و ق6 − و ق3) قمح + (و ج6 − و ج4) منسوجات = ق3ق6 + ج4ج6.

**احفظها**

**الفرق الجوهري عن حالة الثبات (مهم جداً):** توسع كل دولة في إنتاج سلعة ميزتها النسبية **لم يكن على غرار حالة ثبات تكلفة الفرصة البديلة**، لأن ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة تضع قيداً على التخصص فتجعله **دون مستوى التخصص الكامل (تخصص جزئي)**: إنجلترا ما زالت تنتج بعض احتياجاتها من القمح، وأمريكا ما زالت تنتج بعض احتياجاتها من المنسوجات.

**ملخص الفصل**

- هابرلر استبدل نظرية العمل في القيمة بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة واستخدم منحنى إمكانات الإنتاج.
- ثبات النفقة: تخصص كامل (إنجلترا 120 منسوجات، أمريكا 180 قمح)، تبادل 70:70، مكسب أمريكا 20ق+10م وإنجلترا 30ق+10م؛ إجمالي مكسب المنسوجات = الزيادة في ناتجها الكلي.
- الصادرات = الإنتاج − الاستهلاك بعد التجارة (موجبة)، والواردات بنفس المعادلة (سالبة).
- تزايد النفقة: التخصص **جزئي** لا كامل؛ توازن الإنتاج عند تماس معدل التبادل مع منحنى الإمكانات، وتوازن الاستهلاك عند تماسه مع أعلى منحنى سواء.

الفصل السادس

# معدل التبادل الدولي

بيغطي صفحات 53-64 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

سميث وريكاردو ركّزا على **جانب العرض** فقط: ريكاردو حدد "منطقة" مفيدة للتبادل حدّاها معدلا التبادل المحليان للدولتين، لكنه لم يحدد أين يستقر المعدل داخلها. الإجابة جاءت من **جون ستيوارت ميل** بنظرية **القيم الدولية**: نسب التبادل الداخلية تضع الحد الأدنى والأقصى، لكن **الطلب المتبادل** لكل دولة على سلع الأخرى هو الذي يحدد النسبة الفعلية التي يستقر عندها التبادل — وبالتالي توزيع مكاسب التجارة.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على منحنى الطلب المتبادل وكيفية اشتقاقه • كيفية تحديد معدل التبادل الدولي التوازني وفقاً لنظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل • أثر التغير في منحنى الطلب المتبادل على معدل التبادل الدولي وانعكاساته على حجم وتوزيع مكاسب التجارة • تحديد معدل التبادل التوازني وشرح استقرار السوق عنده مقارنة بالمعدلات غير التوازنية • التعرف على طرق قياس التغيرات في شروط التجارة.

## أولاً: منطقة معدلات التبادل المقبولة (شكلا 6 و7)

- أمريكا (ميزة نسبية في القمح): تقبل مبادلة إنتاجها من القمح (180 وحدة) مقابل أي شيء **يزيد عن 120 وحدة** منسوجات.
- إنجلترا (ميزة نسبية في المنسوجات): تقبل مبادلة إنتاجها من المنسوجات (120 وحدة) مقابل أي شيء **يزيد عن 60 وحدة** قمح.
- معدلات التبادل المعروضة في الشكل (7) كخطوط موجبة الميل: **عر (120:180)** = معدل أمريكا الداخلي • **ع1 (150:120)** • ع2 (120:120) • ع3 (70:120) • **عل (60:120)** = معدل إنجلترا الداخلي.
- **معدل التبادل التوازني لابد أن يقع بين (عل) و(عر).** كلما اقترب المعدل الدولي من (عر) زاد مكسب إنجلترا وانخفض مكسب أمريكا، وكلما اقترب من (عل) زاد مكسب أمريكا وانخفض مكسب إنجلترا. وينعدم مكسب الدولة إذا تساوى المعدل الدولي مع معدلها المحلي (تستأثر الأخرى بكل الكسب).

## ثانياً: منحنى الطلب المتبادل — التعريف والاشتقاق

- **احفظها**

**التعريف:** الشكل البياني الذي يظهر الكميات التي تطلبها كل دولة من السلعة التي تستوردها مقابل عرض كميات من السلعة التي تصدّرها عند معدلات التبادل الدولية المختلفة. ولأنه يعبّر عن جانبي الطلب والعرض يسمى أحياناً **منحنى عرض المبادلة**.

### اشتقاق منحنى الطلب المتبادل لأمريكا (شكل 8)

- عند المعدل **عر (120:180)**: أمريكا لن تعرض أي كمية من القمح (المعدل الدولي = الداخلي).
- النقطة (أ): عند **ع1 (150:120)** تعرض (ق1) قمح مقابل (ج1) منسوجات.
- النقطة (ب): عند **ع2 (120:120)** تعرض (ق2) مقابل (ج2).
- النقطة (جـ): عند **ع3 (70:120)** تعرض (ق3) مقابل (ج3).
- الخط الواصل بين (أ، ب، جـ) = منحنى الطلب المتبادل لأمريكا.

### اشتقاق منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا (شكل 9)

- عند **عل (60:120)**: إنجلترا لن تعرض أي كمية من المنسوجات (المعدل الدولي = الداخلي).
- (أ′): عند **ع3 (70:120)** تعرض (ج1) منسوجات مقابل (ق1) قمح.
- (ب′): عند **ع2 (120:120)** تعرض (ج2) مقابل (ق2).
- (جـ′): عند **ع1 (150:120)** تعرض (ج3) مقابل (ق3).
- الخط الواصل بين (أ′، ب′، جـ′) = منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا.

## ثالثاً: تحديد معدل التبادل التوازني (شكل 10)

- يتحدد عند **نقطة تقاطع منحنيي الطلب المتبادل للدولتين عند ب = ب′** حيث يسود المعدل **ع2 (120:120)**: تتساوى الكميات المعروضة من القمح من أمريكا مع المطلوبة من إنجلترا، والمطلوبة من المنسوجات في أمريكا مع المعروضة من إنجلترا ← لا فائض عرض ولا فائض طلب: صادرات أمريكا من القمح = واردات إنجلترا منه، وصادرات إنجلترا من المنسوجات = واردات أمريكا منها.
- **عند ع1 (150:120): فائض طلب على القمح** — المعروض من أمريكا (النقطة أ) أقل من المطلوب من إنجلترا (النقطة جـ′) ← فائض الطلب يدفع السعر النسبي للقمح للارتفاع حتى يختفي الفائض ونصل للمعدل التوازني ع2.
- **عند ع3 (70:120): فائض عرض من القمح** — المعروض من أمريكا (النقطة جـ) أكبر من المطلوب من إنجلترا (النقطة أ′) ← فائض العرض يدفع السعر النسبي للقمح للانخفاض حتى يختفي الفائض ونصل لع2.

- **احفظها**

**ثلاث ملاحظات مهمة (من نص المقرر):**

- عند معدل التبادل التوازني تتساوى صادرات كل دولة تماماً مع واردات الدولة الأخرى — ولا يشترط دائماً أن تتساوى الكميات المتبادلة من السلعتين.
- وجود فائض عرض من سلعة (القمح) يعني في نفس الوقت وجود فائض طلب من السلعة الأخرى (المنسوجات).
- يتغير معدل التبادل الدولي التوازني إذا تغير موقع منحنيات الطلب المتبادل لأي من الدولتين.

## رابعاً: أثر تغير الأذواق على منحنى الطلب المتبادل (شكل 11)

- من أهم العوامل المغيّرة لموقع المنحنى: **التغير في أذواق المستهلكين**. تحول أذواق مستهلكي دولة ما لصالح السلعة المستوردة يعني استعدادها لعرض كمية أكبر من صادراتها للحصول على نفس القدر من الواردات.
- **زيادة تفضيل إنجلترا للقمح** (زيادة الطلب على المستوردة): تصبح مستعدة لعرض (ج3) بدلاً من (ج2) من المنسوجات للحصول على نفس الكمية (ق1) ← استدارة المنحنى لأعلى من طم2 إلى طم3 ← **يتحول معدل التبادل التوازني لغير صالحها** (يقترب من معدل تبادلها الداخلي وتتدهور شروط تجارتها).
- **انخفاض تفضيل إنجلترا للقمح**: تعرض (ج1) بدلاً من (ج2) مقابل (ق1) ← استدارة لأسفل من طم2 إلى طم1 ← **يتحول المعدل التوازني لصالحها** (يبتعد عن معدلها الداخلي وتتحسن شروط تجارتها).

## خامساً: قياس التغيرات في شروط التجارة — شروط التجارة السلعية (شروط المقايضة الصافية)

- **احفظها**

**التعريف:** شروط التجارة السلعية = النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات. لإنجلترا (تصدّر منسوجات وتستورد قمحاً): **شع = أسعار المنسوجات ÷ أسعار القمح**. ارتفاع أسعار المنسوجات مقارنة بالقمح = **تحسن** شروط التجارة (كميات أكبر من الواردات مقابل نفس الصادرات = تحسن الرفاهية)، والعكس = تدهور.

- لأن الصادرات والواردات مجموعة كبيرة من السلع والخدمات نستخدم **الرقم القياسي** لأسعار الصادرات والواردات = المتوسط المرجح لأسعار العديد من السلع بالنسبة لسنة أساس (رقمها 100).

- **مثال محلول (من المقرر): سنة الأساس 1985، سنة المقارنة 1992**
- الرقم القياسي لأسعار الصادرات 1992 = **115** ← أسعار الصادرات ارتفعت بنسبة 15% عن 1985.
- الرقم القياسي لأسعار الواردات 1992 = **116.5** ← أسعار الواردات ارتفعت بنسبة 16.5% عن 1985.
- شع = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لأسعار الواردات) × 100 = 115 ÷ 116.5 × 100 = **98.7%**
- المعنى: القوة الشرائية للوحدة من الصادرات انخفضت في 1992 عن مستواها في 1985 بنسبة (100 − 98.7) = **1.3%** ← تدهور طفيف في شروط التجارة.

- تحسن شروط التجارة يظهر في صورة تحسن في الدخل الحقيقي للدولة.
- حاول اقتصاديو الدول النامية إثبات أن العلاقة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة تمخضت عن **تدهور مستمر في شروط تجارة الدول النامية** وتحسن مستمر للدول المتقدمة — أي أن العلاقة أدت إلى تحويل الموارد الحقيقية من الأولى إلى الثانية.

- **ملخص الفصل**
- ميل: نسب التبادل الداخلية تضع حدي المنطقة، والطلب المتبادل يحدد نقطة الاستقرار وتوزيع المكاسب.
- منحنى الطلب المتبادل (عرض المبادلة): الكميات المعروضة من الصادرات مقابل المطلوبة من الواردات عند المعدلات المختلفة.
- التوازن عند تقاطع المنحنيين؛ فائض الطلب يرفع السعر النسبي وفائض العرض يخفضه حتى التوازن.
- زيادة تفضيل السلعة المستوردة ← تدهور شروط التجارة، وانخفاضه ← تحسنها.
- شروط التجارة السلعية = رقم قياسي أسعار الصادرات ÷ رقم قياسي أسعار الواردات × 100 (المثال: 115/116.5 = 98.7، تدهور 1.3%).

الفصل السابع

# نظرية هيكشر - أولين (هبات عناصر الإنتاج)

بيغطي صفحات 65-80 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

النظريات السابقة قالت إن اختلاف النفقات النسبية يخلق المزايا النسبية — لكن **لماذا** تختلف النفقات النسبية أصلاً؟ نظرية **هيكشر - أولين** تجيب: السبب اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول. وتنقسم إلى نظريتين مترابطتين: **نظرية هبات عناصر الإنتاج** (تفسير اختلاف المزايا النسبية) و**نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج** (أثر التجارة على أسعار العناصر عالمياً).

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على النظرية الحديثة للتجارة الدولية من خلال نموذج هيكشر-أولين ودور اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج في تحديد التخصص الدولي • توضيح الفروض الأساسية للنموذج • استعراض مكونات النظرية (هبات العناصر + تعادل أسعار العناصر) • تحليل قيام التخصص التجاري عبر مقارنة تكاليف الإنتاج وفق كثافة استخدام العناصر • تقييم النظرية مع استعراض التطبيقات العملية مثل اختبار ليونتيف.

## أولاً: افتراضات النظرية (10 افتراضات)

1. العالم = **دولتان** تنتجان **سلعتين** (س، ص) باستخدام **عنصرين** (العمل، رأس المال) — يبسّط التمثيل البياني، والتعميم لا يغير النتائج.
2. **تزايد تكلفة الفرصة البديلة** لإنتاج السلعتين ← لا يوجد تخصص دولي كامل (كل دولة تنتج كلا السلعتين).
3. **ثبات تكنولوجيا الإنتاج** للسلعتين في الدولتين: لا يمكن إنتاج سلعة بطريقة مكثفة للعمل في دولة ومكثفة لرأس المال في الأخرى.
4. **اختلاف طريقة إنتاج السلعتين:** إحداهما كثيفة العمل (نسبة العمل المستخدم مرتفعة) والأخرى كثيفة رأس المال.
5. إنتاج السلعتين في ظروف **ثبات غلة الحجم** (زيادة العناصر بنسبة ← زيادة الإنتاج بنفس النسبة).
6. **ثبات أذواق المستهلكين** في الدولتين (خريطة السواء متطابقة).
7. **المنافسة الكاملة** في أسواق السلع وعوامل الإنتاج (الأسعار بتفاعل العرض والطلب وتعكس التكلفة، ولا تحكم في أسعار العناصر).
8. **الحركية التامة لعوامل الإنتاج محلياً** (تساوي العوائد بين الاستخدامات داخلياً) مع **عدم إمكانية تحركها دولياً** ← اختلاف عوائد العناصر دولياً وفقاً لدرجة ندرتها النسبية.

9. **لا قيود على التجارة** جمركية أو غير جمركية، ولا تكاليف نقل.
10. **التوظف الكامل** لكافة عناصر الإنتاج في كل الدول (لا موارد معطلة).

## ثانياً: مفاهيم أساسية

### 1) المقصود بكثافة عنصر الإنتاج

- السلعة (س) كثيفة رأس المال = ارتفاع نسبة **رأس المال/العمل** المستخدمة في إنتاجها مقارنة بالسلعة (ص).

- **مثال محلول (من المقرر)**
- إنتاج وحدة منسوجات يتطلب وحدتي رأس مال ووحدتي عمل ← رأس المال/العمل = 2/2 = **1**.
- إنتاج وحدة قمح يتطلب وحدة رأس مال وأربع وحدات عمل ← رأس المال/العمل = **1/4** ← القمح كثيف العمل، المنسوجات كثيفة رأس المال.
- **القيمة المطلقة لا يعتد بها بل النسبية:** لو احتاج القمح 3 رأس مال و12 عمل ← 3/12 = 1/4 (ما زال كثيف عمل)، والمنسوجات 2 رأس مال و1 عمل ← 2/1 = 2 (ما زالت كثيفة رأس مال) رغم أن القمح يستخدم وحدات رأس مال أكثر. المقارنة بنسبة (رأس المال/العمل) للسلعة الواحدة، وليست بين عدد وحدات العنصر الواحد في السلعتين.

### 2) الوفرة النسبية لعنصر الإنتاج — طريقتا قياس

- **الطريقة الأولى (وحدات مادية):** الدولة (أ) وفيرة رأس المال إذا كانت (إجمالي رأس المال/إجمالي العمل) فيها أكبر من نفس النسبة في الدولة (ب)، والدولة (ب) وفيرة العمل إذا كانت (إجمالي العمل/إجمالي رأس المال) فيها أكبر. الوفرة لا تعتمد على الكمية المطلقة بل على النسبة بين العنصرين مقارنة بالدولة الأخرى. هذا المقياس يعتمد على جانب العرض فقط.
- **الطريقة الثانية (أسعار العناصر):** الدولة (أ) وفيرة رأس المال إذا كانت (الفائدة/الأجر) فيها **أقل** من (الفائدة/الأجر) في الدولة (ب).

### 3) الوفرة النسبية وشكل منحنى إمكانيات الإنتاج (شكل 17)

- الدولة (أ) وفيرة رأس المال والمنسوجات كثيفة رأس المال ← تخصص معظم مواردها للمنسوجات: تنتج **140 وحدة منسوجات و80 وحدة قمح**، ومنحناها أكثر ميلاً نحو المحور الرأسي (المنسوجات).
- الدولة (ب) وفيرة العمل والقمح كثيف العمل ← تنتج **120 وحدة قمح و70 وحدة منسوجات**، ومنحناها أكثر ميلاً نحو المحور الأفقي (القمح).

## ثالثاً: مضمون نظرية هبات عناصر الإنتاج

- نشأتها: نشر الاقتصادي السويدي **هيكشر** عام 1919 مقالة "أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل" قدّم فيها نبذة عن النظرية الحديثة للتجارة الدولية، وبعد عشر سنوات طوّرها تلميذه **أوهلين** ووسّعها ونشر كتابه عنها عام 1933.
- **المضمون:** تتخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداماً كثيفاً لعنصر الإنتاج **المتوفر نسبياً** لديها (الوفرة ← انخفاض سعره ← انخفاض تكلفة وسعر السلعة)، وتستورد السلعة كثيفة العنصر **النادر نسبياً** (الندرة ← ارتفاع سعره ← ارتفاع التكلفة).
- إذا كانت (أ) وفيرة رأس المال ← تخصص وتصدّر (ص) كثيفة رأس المال وتستورد (س) كثيفة العمل. وإذا كانت (ب) وفيرة العمل ← تخصص وتصدّر (س) وتستورد (ص).
- **النظرية ليست بديلة لنظرية المزايا النسبية بل مكملة لها:** توضح أسباب اختلاف المزايا النسبية بدلاً من افتراضه مسبقاً.

### التحليل البياني (شكل 17 — الجزءان أ و ب)

- **قبل التجارة:** بتماثل الأذواق والتكنولوجيا تواجه الدولتان نفس خريطة السواء. منحنى السواء I مشترك: يمس منحنى إمكانيات (أ) عند جـ (معدل داخلي ع ع يعكس انخفاض السعر النسبي للمنسوجات كثيفة رأس المال لانخفاض الفائدة)، ويمس منحنى (ب) عند د (معدل داخلي ع1ع1 يعكس انخفاض السعر النسبي للقمح كثيف العمل لانخفاض الأجور) ← تظهر فرصة التجارة.
- **بعد التجارة:** معدل التبادل الدولي ي ي يمس منحنيي الإمكانيات عند ق (للدولة أ) وق′ (للدولة ب) = توازن الإنتاج (أ تنتج مزيداً من المنسوجات، ب مزيداً من القمح). توازن الاستهلاك عند نقطة واحدة للدولتين (هـ) حيث يمس المعدل الدولي أعلى منحنى سواء II. **المكاسب = الانتقال من منحنى سواء I إلى II** الواقع خارج إمكانيات الدولتين.
- **مثلثا التجارة:** صادرات (أ) من المنسوجات = الضلع الرأسي ق ك، وتعادل واردات (ب) منها = هـ ك′ ← ق ك = هـ ك′. صادرات (ب) من القمح = الضلع الأفقي ق′ ك′، وتعادل واردات (أ) منه = ك هـ ← ق′ ك′ = ك هـ.

## رابعاً: نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج

- **المضمون:** التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة Homogeneous بين دول العالم — حرية التجارة في السلع **تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج**. في الأجل الطويل تتساوى أجور العمال ذوي المهارة المتماثلة وأسعار الفائدة على رؤوس الأموال المتجانسة (الأصول الرأسمالية بنفس القدر من الإنتاجية والمخاطرة) بين الدولتين.
- **قبل التجارة:** نسبة (الأجور/الفائدة) منخفضة في الدولة (أ) الوفيرة العمل، ومرتفعة في (ب) الوفيرة رأس المال ← (أ) تتخصص في (س) كثيفة العمل، (ب) في (ص) كثيفة رأس المال.

- **بعد التجارة:** في (أ): زيادة إنتاج (س) ← زيادة الطلب على العمل ← ارتفاع الأجور، وانخفاض إنتاج (ص) ← انخفاض الطلب على رأس المال ← انخفاض الفائدة ← نسبة (الأجور/الفائدة) ترتفع. وفي (ب) العكس: نسبة (الأجور/الفائدة) تنخفض. ويستمر حتى تتعادل الأجور وأسعار الفائدة في الدولتين.

## خامساً: مدى واقعية نظرية التعادل

- المشاهدات الواقعية أثبتت عدم تحققها لعدم تحقق افتراضاتها: اختلاف الفن الإنتاجي بين الدول (الوفرة ليست المحدد الوحيد للأسعار) • وجود تكاليف النقل والقيود التجارية (رسوم جمركية، حصص استيراد) • صناعات تعمل في ظل أشكال احتكار ولا تمر بثبات غلة الحجم ← انفصال الأسعار النسبية عن التكاليف.
- لكن الملاحظ أن التجارة بين الدول المتقدمة **قللت بالفعل** الفوارق بين عوائد العناصر دون أن تلغيها (جدول 1: معدلات الأجور في مجموعة دول متقدمة اقتربت من بعضها عبر الزمن).
- **أسباب Salvatore الأربعة للتقارب في الأجور بالدول الصناعية:** 1) النمو السريع في التجارة الدولية بينها • 2) التناقص الملحوظ في الفجوة التكنولوجية بين أمريكا وباقي الدول الصناعية • 3) انخفاض معدل نمو عنصر العمل في الدول الصناعية مقارنة بأمريكا • 4) تزايد مرونة حركة العمل دولياً (وهذا السبب **لا يتفق** مع افتراض هيكشر-أولين بعدم انتقال العناصر دولياً).

## سادساً: اختبار ليونتيف (مفارقة ليونتيف)

- أول اختبار لنظرية الهبات النسبية تم على يد الاقتصادي **واسيلي ليونتيف عام 1952** باستخدام بيانات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947: مدخلات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات.
- التوقع وفق هيكشر-أولين: أمريكا وفيرة رأس المال ← صادراتها كثيفة رأس المال وارداتها كثيفة العمل.
واستخدم ليونتيف جدول المدخلات والمخرجات Input-Output Table (يعرض تفصيلاً احتياجات كل سلعة من باقي القطاعات)، ولعدم توفر بيانات الواردات استعاض ببيانات تكلفة **بدائل الواردات** المنتجة محلياً.
- **النتيجة المفاجئة (المفارقة):** بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة (رأس المال/العمل) مقارنة بالصادرات ← أمريكا **تستورد سلعاً كثيفة رأس المال وتصدّر سلعاً كثيفة العمل** — عكس المتوقع من النظرية.

- **ملخص الفصل**
- هيكشر-أولين: مصدر المزايا النسبية = اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج؛ صدّر السلعة كثيفة العنصر الوافر واستورد كثيفة العنصر النادر.
- الكثافة تقاس بنسبة (رأس المال/العمل) لا بالقيم المطلقة؛ الوفرة تقاس مادياً (نسب الكميات الكلية) أو نقدياً (الفائدة/الأجر).
- التجارة تؤدي نظرياً لتعادل أسعار العناصر المتجانسة عالمياً (التجارة تنوب عن حركة العناصر) — واقعياً تقليل الفوارق لا إلغاؤها.
- مفارقة ليونتيف (1952، بيانات 1947): الصادرات الأمريكية كثيفة عمل والواردات كثيفة رأس مال — عكس توقع النظرية.

الفصل الثامن

# ميزان المدفوعات

بيغطي صفحات 81-98 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

لفهم الجوانب النقدية للتجارة الدولية لازم نفهم **ميزان المدفوعات**: ما هو، مكوناته، ومعنى التوازن والعجز والفائض فيه.

**احفظها**

**التعريف:** ميزان المدفوعات لدولة ما هو **سجل منتظم يضم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة وبين المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.**

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته • التعرف على هيكله وطريقة القيد فيه • التعرف على مكونات حساب المعاملات الجارية وحساب المعاملات الرأسمالية.

## أولاً: عناصر التعريف الأربعة

### 1) سجل منتظم

يضم جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجي: المدفوعات الكلية عن الواردات من السلع والخدمات، المتحصلات من الصادرات، الأموال المقرضة أو المقترضة، وحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة. **أهم فوائده:**

- يساعد الحكومة على التعرف على موقف الدولة تجاه العالم الخارجي وما يطرأ عليه من تغير (من دائنية إلى مديونية) ← رسم السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية والمدفوعات.
- يمد الحكومة بمعلومات عن المدفوعات والمتحصلات من النقد الأجنبي ← إعداد ميزانية للنقد الأجنبي توضح مقدرتها على شراء سلع أجنبية مع الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.
- يستخدم في قياس مدى تأثير التعامل مع العالم الخارجي على الدخل القومي.
- تقسيماته الفرعية (الإقليمية أو الربع سنوية) تلقي الضوء على كثير من مشاكل التجارة الدولية.

### 2) العمليات الاقتصادية

- العملية الاقتصادية = انتقال حق امتلاك أو حق استخدام سلعة أو خدمة من طرف لآخر — وتحدث دولياً كما تحدث داخل البلد.
- لا تستلزم دائماً دفع أو تحصيل نقود: في نظام المقايضة تتم دون مدفوعات، وكذلك الهبات والمعونات بين الدول — ورغم ذلك تقيد في ميزان المدفوعات (دائنة للآخذة، مدينة للمانحة).
- تشمل أيضاً الاستثمارات الأجنبية قصيرة وطويلة الأجل.

### 3) المقيمون

- المقيمون = الذين يقيمون في الدولة **بصفة دائمة** سواء أشخاصاً أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية.
- الدبلوماسيون والعاملون مؤقتاً بالخارج والسياح = مقيمون بالنسبة للدولة التي يحملون جنسيتها وليسوا مقيمين بالدولة التي هم فيها. المؤسسة من مقيمي الدولة التي تضمها وكذلك فروعها الخارجية.
- دخول المهاجرين الدائمين جزء من الدخل القومي للبلد التي هاجروا إليها • دخول العاملين مؤقتاً بالخارج تُحسب ضمن الدخل القومي لبلد جنسيتهم وتُعامل كأنها حصيلة بيع خدمات بالخارج = **صادرات** في ميزان مدفوعات بلدهم • نفقات السياح والدبلوماسيين خارج بلادهم = **واردات** في ميزان مدفوعاتها.

### 4) الفترة الزمنية المحددة

- غالباً سنة كاملة (مالية أو ميلادية) للتغلب على مشكلتين: صعوبة الحصول على بيانات لفترات أقل من سنة • التغيرات الموسمية في البيانات الربع سنوية.
- جميع الدول تعد ميزان مدفوعات سنوي، وبعض الدول المتقدمة تعد ميزاناً ربع سنوي إضافياً.

## ثانياً: طريقة القيد — المدين والدائن

> **احفظها**
>
> **القاعدة:** أي عملية تتطلب مدفوعات أو التزاماً بالدفع للخارج ← **الجانب المدين**. وأي عملية تسفر عن تحصيل مبالغ للمقيمين بالدولة أو تقلل من التزام عليها ← **الجانب الدائن**.

- **الواردات من السلع والخدمات:** مفردات مدينة (مدفوعات للمصدرين الأجانب أو التزام بالدفع).
- **الصادرات من السلع والخدمات:** مفردات دائنة (متحصلات من العملات الأجنبية أو التزام على المستوردين بالدفع).
- **دخول رؤوس الأموال للدولة = دائن** (يسفر عن متحصلات): تسلم قروض أو استثمارات، تحويل أصول مملوكة بالخارج إلى نقدية، تقليل أرصدة المقيمين في البنوك الأجنبية. **خروج رؤوس الأموال = مدين**: تقديم قروض للدول الأخرى، نقص أرصدة الأجانب ببنوك الدولة، شراء أصول في دول أجنبية.

### أمثلة على تحركات رؤوس الأموال (من المقرر)

- **الاقتراض:** اقتراض دولة من أخرى = تدفق رأسمالي للداخل ← دائن في ميزان المقترضة (يمدها بالنقد الأجنبي)، ومدين في ميزان المقرضة (مدفوعات).
- **شراء/بيع الأسهم والسندات بين المقيمين:** شراء المقيمين سندات من مقيمين بدولة أخرى = انتقال رؤوس أموال للخارج (مدين للمشترية، دائن للبائعة التي حصلت ثمنها).
- **تحويل أصول مملوكة لأجانب إلى نقدية سائلة وردها للدولة المالكة:** مدين في ميزان الدولة التي توجد بها الأصول، دائن في ميزان دولة المالكين.
- **التغير في الأرصدة البنكية:** زيادة أرصدة المقيمين ببنوك الدول الأخرى = تدفق للخارج (مدين) • نقصها = تدفق للداخل (دائن).
- **التحويلات:** دائنة إذا كانت داخلة، مدينة إذا خارجة؛ والهبات العينية تقيد لجعل الميزان سجلاً كاملاً.

## ثالثاً: تساوي الجانبين — نظرية القيد المزدوج

- كل عملية تقيد كمدين مرة وكدائن مرة أخرى ← مجموع البنود المدينة لابد أن يتوازن مع الدائنة **نظرياً**، وهذا ما لا يحدث دائماً عملياً لعدم توافر الدقة والكمال في البيانات.
- لا يمكن للدولة أن تدفع أكثر مما تحصل عليه إلا بالسحب من أرصدتها بالبنوك الأجنبية أو الاقتراض أو استلام المعونات، ولا تستلم أكثر مما تدفع إلا بزيادة أرصدتها أو امتلاك أصول بالخارج أو الإقراض أو تقديم الهبات.

- **المثال الأول: تاجر مصري يستورد آلات من بريطانيا (الشق الأول: واردات = مدين)**

شق السداد (الثاني) يكون بإحدى ثلاث طرق:

- شراء عملة إسترلينية من البنك في مصر ← يقل رصيد البنك لدى مراسله في بريطانيا = نقص أرصدة المقيمين ببنوك أجنبية = تدفق رأسمالي للداخل ← **دائن**.
- الدفع بالجنيه المصري ← يزيد رصيد البريطانيين في البنوك المصرية = تدفق للداخل ← **دائن**.
- الواردات مرسلة كهبة ← تقيد دائنة في حساب التحويلات.

- **المثال الثاني: صادرات مصرية إلى بريطانيا (الشق الأول: صادرات = دائن)**

شق التحصيل بإحدى الصور:

- المستورد البريطاني يودع ودائع بالإسترليني في حساب المصدر المصري ببنك بريطاني ← زيادة أرصدة المقيمين بالبنوك الأجنبية = حركة رؤوس أموال للخارج ← **مدين**.
- إيداع بالدولار في حساب المصدر ببنك أمريكي ← زيادة أرصدة المصريين بالخارج ← **مدين** أيضاً.
- البريطاني يسحب شيكاً على حسابه في بنك مصري ← يقل رصيد الأجانب في البنوك المصرية = تدفق للخارج ← **مدين**.

**الفرق بين طرق السداد الثلاث:** إذا كانت عملة السداد أجنبية ← تزيد أرصدة المقيمين بالبنوك الأجنبية = قيد مدين • إذا كانت عملة وطنية ← تقلل أرصدة الأجانب في البنوك المحلية = قيد مدين.

- **المثال الثالث: قرض من بريطانيا لمصر (الشق الأول: تدفق رأسمالي للداخل = دائن)**

الشق الثاني (المدين) يكون بإحدى طريقتين:

- مصر تستخدم حصيلة القرض من الإسترليني لدفع قيمة واردات من بريطانيا ← زيادة الواردات = **رصيد مدين**.
- مصر تبيع حصيلة القرض للبنك المركزي مقابل جنيهات مصرية والبنك يضيف الإسترليني لأرصدته في إنجلترا ← زيادة أرصدة المقيمين ببنوك أجنبية = تدفق لخارج مصر = **الجانب المدين**.

## رابعاً: التقسيم الوظيفي — حساب المعاملات الجارية

يضم البنود المتعلقة بالتجارة الخارجية من السلع والخدمات والتحويلات. **أهميته الخاصة (4 أسباب):**

1. يضم معظم بنود ميزان المدفوعات وأكثرها أهمية (الصادرات والواردات).
2. يؤثر على حساب الدخل القومي الإجمالي: الرصيد الصافي لصادرات السلع والخدمات (الصادرات – الواردات) جزء من الدخل القومي — الفائض يضاف والعجز يخصم.
3. عند التوازن بين الصادرات والواردات لا أثر له على الدخل القومي — ولذلك يسمى أيضاً **حساب الدخل**.
4. معظم مفرداته (الصادرات والواردات) هي الدافع الرئيسي لقيام الاقتصاد الدولي، وباقي البنود مساعدة لتيسير تدفقها.

### 1) حساب التجارة المنظورة

- القيمة النقدية للصادرات والواردات **السلعية**: الصادرات دائنة والواردات مدينة. أهم مكونات الحساب الجاري.
- **رصيد حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري) = قيمة الصادرات السلعية – قيمة الواردات السلعية** — مدين إذا زادت الواردات، دائن إذا زادت الصادرات.

### 2) حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات)

- **واردات الخدمات:** ما يدفعه سياح الدولة (تذاكر طيران أجنبي، شحن على مراكب أجنبية، إقامة بفنادق خارجية، نفقات تعليم الطلبة بالخارج، الأرباح والفوائد المدفوعة للأجانب على استثماراتهم بالدولة وأرصدتهم الدائنة في بنوكها — تزيد طلب الدولة على العملات الأجنبية.
- **صادرات الخدمات:** نفقات السياح الأجانب في الدولة، الأرباح والفوائد التي يتلقاها المقيمون من استثماراتهم بالخارج، مرتبات وأجور العاملين مؤقتاً بالخارج — تزيد الطلب على عملة الدولة.

- **بنود التجارة غير المنظورة الخمسة:**
- **(أ) السياحة:** نفقات السياح خارج بلادهم (مأكل، مأوى، مشرب، ملبس...) = صادرات خدمات (دائن) للبلد المزارة، واردات خدمات (مدين) لبلد إقامتهم.
- **(ب) الفوائد والأرباح:** المدفوعة عن الاستثمارات الأجنبية وأرصدة البنوك والأسهم والسندات المملوكة للأجانب = مدينة للدولة التي بها الاستثمارات، دائنة لدولة المستحقين (تشبه الصادرات).
- **(جـ) الرسوم:** ما تفرضه الدولة على المستفيدين المقيمين خارجها من خدمات — أوضح مثال رسوم العبور في قناة السويس (دائن في الميزان المصري، مدين لدى الدافعة).
- **(د) الملاحة:** نقل البضائع المحلية على سفن أجنبية = واردات خدمات (مدين) • نقل البضائع الأجنبية على سفن وطنية = صادرات خدمات (دائن).
- **(هـ) مصاريف الدراسة:** المنفقة على الطلبة الدارسين بالخارج = واردات (مدين) لدولتهم، دائنة للدولة التي يدرسون فيها.

### 3) حساب التحويلات (عمليات ذات جانب واحد)

- **تحويلات خاصة:** هدايا الأفراد والمؤسسات غير الحكومية للمقيمين في دول أخرى — مبالغ تمنح لمقيمي الدول النامية، وتحويلات العاملين المقيمين بالخارج إلى ذويهم.
- **تحويلات حكومية:** هبات أو عمليات ذات جانب واحد تقدمها حكومة لأفراد أو هيئات أو حكومات دول أخرى — معونات اقتصادية (نقود، سلع استهلاكية أو رأسمالية، خبرات فنية)، معونات عسكرية، معاشات لمن عادوا لأوطانهم بعد المعاش.
- للدولة المانحة = **مدينة** (تؤدي لمدفوعات، تعامل معاملة الواردات) • للدولة المستلمة = **دائنة** (تسفر عن متحصلات، تعامل معاملة الصادرات).

## خامساً: حساب المعاملات الرأسمالية

مبادلة النقود بأصول حقيقية أو مالية: استثمارات مباشرة (شراء أصول حقيقية بالخارج أو استثمارات أجنبية بالداخل)، شراء وبيع الأوراق المالية، الإقراض والاقتراض، التغير في أرصدة المقيمين بالبنوك الأجنبية وأرصدة

الأجانب في البنوك المحلية. تنقسم إلى طويلة وقصيرة الأجل:

### 1) رؤوس الأموال طويلة الأجل (تستحق بعد أكثر من سنة)

- **انتقال الأصول الحقيقية:** شراء الأجانب للآلات والمعدات والعقارات والأراضي — الصورة الشائعة: فتح شركة وطنية فرعاً لها في دولة أجنبية (مدين للدولة المالكة، دائن للدولة المضيفة).
- **انتقال الأصول المالية:** انتقال ملكية الأسهم والسندات والقروض التي تزيد مدتها عن سنة — مدين لميزان مشترية الأوراق/مانحة القرض، دائن لميزان البائعة/المستلمة.

### 2) رؤوس الأموال قصيرة الأجل (تقل عن سنة)

- **الخاصة غير السائلة:** التزامات أو حقوق مالية مدتها أقل من سنة ليست مستحقة فوراً بل بعد مدة (3 شهور مثلاً): قروض البنوك، الأوراق التجارية.
- **الخاصة السائلة:** قد تكون مستحقة عند الطلب — أذون الخزانة (تستحق بعد 3 شهور لكن تتحول لنقدية بسهولة دون خسارة)، أرصدة الأجانب لدى البنوك المحلية وأرصدة المقيمين لدى بنوك أجنبية.
- **من الأصول المالية قصيرة الأجل:** الودائع بالبنوك التجارية بالخارج (تحت الطلب أو لأجل) • السندات الحكومية قصيرة الأجل • الأوراق التجارية • قروض البنوك وتحويلاتها (الأهم: تستخدم في تمويل التجارة الدولية والاستثمارات طويلة الأجل).

- **احفظها**

**قاعدة التدفق الرأسمالي:** نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمقيمين أو زيادة امتلاك الأجانب لأصول بالدولة = تدفق للداخل = **دائن** • زيادة الأصول الأجنبية للمقيمين أو نقص امتلاك الأجانب لأصول بالدولة = تدفق للخارج = **مدين**.

**حالات التدفق للداخل:** زيادة التزامات الدولة تجاه مقيمي دول أخرى (شراء أجانب لسندات حكومية) • نقص حقوق الدولة على الأجانب (سدادهم قرضاً سابقاً) • زيادة الأصول بالدولة المملوكة لأجانب (استثمارات أجنبية مباشرة) • نقص استثمارات الدولة أو أصولها بالخارج (بيعها). والتدفق للخارج في الاتجاه العكسي.

## سادساً: خلاصة الفصل (من المقرر)

- القيد بطريقة القيد المزدوج: كل عملية بشقين — أصلي وتابع (قيد الصادرات دائن والتحصيل مدين، أو الواردات مدين والدفع دائن).
- **التوازن:** تعادل الأرصدة الأصلية المدينة مع الدائنة • **الفائض:** زيادة الدائنة على المدينة • **العجز:** زيادة الأرصدة المدينة الأصلية على الدائنة الأصلية.
- القيود التابعة تتم إما بتغيير أرصدة المقيمين المملوكة خارجها أو أرصدة الأجانب لدى الدولة: زيادة أرصدة الأجانب لدى الدولة ونقص أرصدة المقيمين بالخارج = **دائنة**، والعكس = **مدينة**.

- **ملخص الفصل**
- ميزان المدفوعات = سجل منتظم لكل العمليات الاقتصادية بين المقيمين بدولة والمقيمين بالخارج خلال سنة.
- مدين = ما يستلزم دفعاً للخارج؛ دائن = ما يسفر عن متحصلات. القيد مزدوج بشق أصلي وتابع.
- الحساب الجاري: تجارة منظورة (الميزان التجاري = صادرات سلعية – واردات سلعية) + غير منظورة (سياحة، فوائد وأرباح، رسوم، ملاحة، دراسة) + تحويلات (خاصة وحكومية) — ويؤثر على الدخل القومي.
- الحساب الرأسمالي: طويل الأجل (أصول حقيقية ومالية) وقصير الأجل (سائلة وغير سائلة)؛ الداخل دائن والخارج مدين.

الفصل التاسع

# سعر الصرف

بيغطي صفحات 99-117 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

أهم فرق بين التجارة الدولية والداخلية = اختلاف العملات. عندما تختلف حصيلة دولة من عملة دولة أخرى عن مدفوعاتها لها تنشأ مشكلة تسوية الفرق، وتتم التسوية عن طريق **سعر الصرف**.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** مفهوم سعر الصرف ومصادر وأوجه استخدام النقد الأجنبي • مصادر الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه • كيفية تحديد سعر الصرف التوازني وأثر تغير ظروف الطلب مع ثبات العرض وتغير ظروف العرض مع ثبات الطلب • كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الذهب.

## أولاً: مثال تمهيدي — أثر صفقة استيراد على البنوك

- تاجر أمريكي يستورد بضائع من إنجلترا قيمتها 10000 جنيه إسترليني، والجنيه = 1.5 دولار ← يسحب شيكاً بـ**15000 دولار** على حسابه ببنك أمريكا ويقدمه للتاجر الإنجليزي الذي يودعه بحسابه الجاري ببنك إنجلترا.
- الأثر: بنك أمريكا: نقص الودائع تحت الطلب 15000 دولار (جانب الخصوم) • بنك إنجلترا: زيادة الودائع تحت الطلب 10000 جنيه (جانب الخصوم).
- **الاستنتاجات:** جانب الخصوم هو الذي يتأثر في البنكين دون أي تغيير في الأصول • كل دولة تدفع قيمة وارداتها (تنقص الودائع ببنوكها) أو تحصل قيمة صادراتها (تزيد الودائع)، والفرق يجب تسويته بين الدولتين.

## ثانياً: مصادر الحصول على النقد الأجنبي (5 مصادر)

1. حصيلة صادرات الدولة من السلع — **أكبر مصدر** للنقد الأجنبي.
2. حصيلة الصادرات غير المنظورة: خدمات النقل والسياحة والتأمين والفوائد وغيرها.
3. دخول رؤوس الأموال إلى الدولة (قروض أو استثمارات من الخارج).
4. التحويلات من جانب واحد (الهبات والمنح التي يحصل عليها المقيمون من الخارج ما لم تكن سلعية).
5. تعبئة كميات إضافية عن طريق **المعاملات الرسمية** عبر مؤسسات دولية: تحويل أصول بحوزة السلطات النقدية (عملات أجنبية، عملات ذهبية، سندات حكومية قصيرة الأجل) إلى عملات أجنبية • **حقوق السحب الخاصة** للدول الأعضاء.

## ثالثاً: أوجه استخدام النقد الأجنبي (5 أوجه)

1. قيمة واردات الدولة من السلع — **أكبر بند مدين** يلتهم معظم موارد النقد الأجنبي.
2. قيمة واردات الخدمات (سياحة، نقل، تأمين، فوائد...).
3. خروج رؤوس الأموال (قروضاً أو استثمارات — الدولة المستثمرة تحول عملتها لعملة الدولة الأخرى).
4. التحويلات من جانب واحد المقدمة للخارج.
5. تمويل المعاملات الرسمية.

- **تعريف سعر الصرف:**

عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية. مثال: 1 جنيه إسترليني = 1.5 دولار أمريكي. وفي السوق الحر يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض.

## رابعاً: الطلب على العملة (شكل 1-6)

- يُشتق الطلب على عملة دولة ما من **البنود المدينة** في ميزان مدفوعاتها: طلب أمريكا على الإسترليني يزيد بزيادة وارداتها من إنجلترا أو رغبتها في استثمارات أو تحويلات إليها.
- العلاقة بين الطلب على العملة وسعر صرفها **عكسية** (منحنى الطلب ينحدر من الشمال لليمين): انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الإسترليني (ارتفاع سعر الإسترليني) ← واردات أمريكا أغلى (دولارات أكثر لكل جنيه) ← تقل الواردات ← يقل الطلب على الإسترليني. وارتفاع قيمة الدولار (انخفاض سعر الإسترليني) ← الواردات أرخص ← يزيد الطلب عليه.
- **العوامل المفترض ثباتها (تحرك المنحنى يميناً أو يساراً عند تغيرها):** التغير في الدخل • التغير في الأسعار • التغير في سعر الفائدة • التغير في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم.

## خامساً: عرض العملة (شكل 2-6)

- عرض العملة = الكمية المعروضة من عملة أجنبية عند أسعار صرف مختلفة مع ثبات العوامل الأخرى؛ يُشتق من **البنود الدائنة** في ميزان المدفوعات (قدرة أمريكا على التصدير لإنجلترا أو جذب رؤوس الأموال الإنجليزية).
- العلاقة **طردية** بين سعر الصرف والكمية المعروضة: ارتفاع سعر الإسترليني بالدولار ← صادرات أمريكا تبدو أرخص للبريطانيين (يدفعون جنيهات أقل لكل دولار من الصادرات) ← يزيد طلبهم ← يزيد عرض الإسترليني. والعكس عند انخفاضه.

**احفظها**

**حالات قد لا تتحقق فيها العلاقة الطردية (قوتان متضادتان عند ارتفاع سعر الإسترليني):** زيادة كمية الصادرات الأمريكية تزيد عرض الإسترليني، لكن نفس الصادرات تُشترى بجنيهات أقل مما يقلله. النتيجة حسب مرونة كمية الصادرات الأمريكية من السعر:

- كمية الصادرات **مرنة**: انخفاض سعرها بنسبة معينة ← زيادة الكمية بنسبة **أكبر** ← زيادة الحصيلة ← **زيادة عرض الإسترليني**.
- كمية الصادرات **غير مرنة**: الزيادة بنسبة **أقل** ← نقص الحصيلة ← **نقص عرض الإسترليني**.
- كمية الصادرات **متكافئة المرونة**: الزيادة بنفس النسبة ← لا تغير في الحصيلة ← **عرض الإسترليني ثابت** رغم ارتفاع سعر الصرف.

العوامل المفترض ثباتها (تؤثر على الجانب الدائن): الأسعار • أسعار الفائدة • الدخل • أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم.

## سادساً: سعر الصرف التوازني (شكل 3-6)

- يتحدد بتقاطع منحنى الطلب ط مع منحنى العرض عند النقطة أ: سعر الصرف التوازني و م والكمية التوازنية و جـ، ولا يوجد فائض عرض أو طلب.

### أ) تغير ظروف الطلب مع ثبات العرض (شكل 4-6)

- زيادة الدخل في أمريكا أكبر منها في الخارج ← زيادة طلبها على الواردات ← زيادة الكمية المطلوبة من الإسترليني عند كل سعر ← إزاحة منحنى الطلب يميناً من ط إلى طَ ← توازن جديد عند ب بسعر أعلى و ل وكمية أكبر و د.
- **زيادة الطلب على العملة مع ثبات عرضها ← زيادة سعر الصرف التوازني والكمية التوازنية معاً.**
- أسباب زيادة الطلب: زيادة الدخل في أمريكا أكثر من إنجلترا • زيادة معدل التضخم في أمريكا عنه في إنجلترا (السلع المحلية أغلى من المستوردة) • نقص أسعار الفائدة في أمريكا عنها في إنجلترا (تقليل دخول رؤوس الأموال وتشجيع خروجها). والعكس في كل حالة يخفض الطلب والسعر والكمية.

### ب) تغير ظروف العرض مع ثبات الطلب (شكل 5-6)

- ارتفاع التضخم في إنجلترا عنه في أمريكا ← السلع الأمريكية أرخص نسبياً ← البريطانيون يزيدون طلبهم على الواردات الأمريكية ← زيادة عرض الإسترليني عند كل سعر ← إزاحة منحنى العرض يميناً إلى عَ′ ← توازن جديد عند ب: **انخفاض سعر الصرف** من و م إلى و ل و**زيادة الكمية التوازنية** من و جـ إلى و د.

## سابعاً: عمليات الموازنة (المراجحة)

- بدون حواجز يكون سعر صرف كل عملة واحداً في جميع الأسواق: الجنيه = 1.5 دولار في نيويورك ← الدولار = 1/1.5 = 0.67 جنيه في لندن.
- لو كان الجنيه 1.5 دولار في أمريكا و1.6 دولار في لندن ← تجار النقد يشترون الإسترليني من أمريكا ويبيعونه في لندن بربح 0.1 دولار لكل جنيه — الربح ضئيل لكن العمليات بكميات ضخمة.
- تستمر العملية حتى تتساوى أسعار الصرف ← تسمى العوامل المؤدية لذلك **عوامل موازنة النقد الأجنبي**: شراء العملة حيث ينخفض سعرها وبيعها حيث يرتفع ← تعادل الأسعار ويصبح لكل عملة سوق نقدية واحدة.

## ثامناً: سعر الصرف في ظل نظام الذهب

- الذهب وسيط التبادل الدولي بين الدول المتبعة لنظام الذهب: إذا كان الدولار = 1 جرام ذهب والجنيه = 1.5 جرام ← **الجنيه = 1.5 دولار** = سعر الصرف.
- الذهب يعمل أيضاً على **استقرار** السعر عبر حرية دخوله وخروجه عند تسوية المدفوعات.

- **مثال محلول (من المقرر): مستورد أمريكي استورد بضائع بـ1000 جنيه وسعر الصرف 1.5 دولار**
  - قيمة الواردات = 1500 دولار. إذا زادت الواردات عن الصادرات ← زيادة الطلب على الإسترليني ← ارتفاع سعره إلى 1.6 دولار ← السداد من السوق يكلف 1000 × 1.6 = **1600 دولار**.
  - في ظل نظام الذهب يجوز استبدال العملة الورقية بالذهب: يستبدل **1500 جرام ذهب** ويشحنها لإنجلترا = 1500 ÷ 1.5 = **1000 جنيه** (المطلوب سداده) ← التكلفة 1500 دولار فقط ← **يوفر 100 دولار**.
  - شحن الذهب للخارج يقلل الطلب على الإسترليني حتى ينخفض سعره إلى 1.5 دولار ← استقرار السعر.

- **نقطتا تصدير واستيراد الذهب (تكلفة نقل وشحن وتأمين = 1% لكل دولار)**
  - سعر الصرف الأعلى المقبول للمشتري = 1.50 + (1×1.50)/100 = **1.515 دولار** — أي سعر أعلى يشجع التاجر على الدفع بشحن الذهب. نقطة تقاطع الخط الأفقي 1.515 مع منحنى الطلب = **نقطة تصدير الذهب** من أمريكا (شكل 6-6).
  - السعر الأدنى المقبول للبائع = 1.50 − (1×1.50)/100 = **1.485 دولار** — دونه يلجأ المستورد الإنجليزي لشحن الذهب من إنجلترا لأمريكا. نقطة تقاطع الخط 1.485 مع منحنى العرض = **نقطة استيراد الذهب** في أمريكا.
  - سعر الصرف يقع بين الحدين 1.485 و1.515 — ليس ثابتاً عند 1.5 بل **مرن في حدود 1% أعلى أو أقل**.

- **ملخص الفصل (خلاصة المقرر)**
- سعر الصرف = سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية.
- سعر الصرف التوازني يتحدد بتقاطع الطلب (مشتق من الجانب المدين لميزان المدفوعات) والعرض (مشتق من الجانب الدائن).
- عمليات موازنة النقد (شراء حيث ينخفض السعر وبيع حيث يرتفع) ← تعادل سعر الصرف في جميع الأسواق.
- نظام الذهب يحدد سعر الصرف ويستقره عبر حرية دخول الذهب وخروجه؛ ومع تكاليف النقل يصبح مرناً في حدود ضيقة حول السعر المحدد (1.485 - 1.515 في المثال).

الفصل العاشر

# توازن ميزان المدفوعات

بيغطي صفحات 118-143 من المادة

**الفكرة الكبيرة**

اختلال ميزان المدفوعات = اختلاف المدفوعات الخارجية عن المتحصلات: **عجز** عندما تزيد المدفوعات على المتحصلات، و**فائض** عندما تزيد المتحصلات على المدفوعات. ولا يمكن إبقاء الاختلال إلى ما لا نهاية (عجز دولة = فائض دول أخرى) — لازم يتصحح: تلقائياً (سعر الصرف، الأسعار، الفائدة، الدخل) أو بسياسة موضوعة (الرقابة المباشرة).

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على اختلال ميزان المدفوعات وأشكاله (عجز/فائض) وأسبابه وآثاره • آليات التصحيح التلقائي • آليات التصحيح طبقاً لسياسة موضوعة (الرقابة على النقد الأجنبي والقيود التجارية) ومزاياها وعيوبها.

## أولاً: لماذا لازم يتصحح الاختلال؟

- العجز عبء أكبر من الفائض. الدولة العاجزة تمول عجزها بالسحب من احتياطياتها الدولية أو بالاقتراض من الخارج — وكلاهما **محدود** (الاحتياطيات محدودة، والقدرة على الاقتراض محدودة بالقدرة على السداد) ← لا تتحمل عجزاً مستمراً.
- الدولة صاحبة الفائض ترفض بعد حد معين زيادة تراكم الاحتياطيات، ولا ترغب في استمرار إقراض الدول العاجزة خشية عدم السداد.
- الاختلال المتأرجح (عجز مرة وفائض مرة بحيث يتحقق التوازن في مجموع خمس سنوات مثلاً) **لا يمثل مشكلة**.
- أهمية ميزان المدفوعات تختلف من دولة لأخرى حسب دور التجارة الخارجية وتحركات رؤوس الأموال: أهميته لإنجلترا أكبر منه لأمريكا (لأمريكا احتياطيات وتسهيلات ائتمانية أكبر + الوضع العالمي للدولار يسمح لها بإلقاء جزء من عبء المعالجة على دول أخرى).

## ثانياً: التصحيح التلقائي (1) — التغير في سعر الصرف

يتحقق التوازن عند مستوى معين لسعر الصرف ويختل عند غيره؛ التصحيح يبدأ بتغير السعر في اتجاه التوازن، ويتوقف على نوع الاختلال:

## أ) حالة العجز (شكل 7-1)

- زيادة الواردات ← زيادة الطلب على العملة الأجنبية ← منحنى الطلب ينتقل يميناً من ط إلى طَ ← الكمية المطلوبة عند السعر السائد م تصبح و هـ وتفوق المعروضة و جـ بالقدر جـ هـ (زيادة مديونية الدولة بهذا القدر).
- زيادة المطلوب عن المعروض ← **ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية = انخفاض سعر صرف العملة المحلية**، وأثره:
  - انخفاض أسعار المنتجات المحلية بالنسبة للدول الأخرى ← زيادة طلب العالم على الصادرات ← زيادة الحصيلة.
  - ارتفاع تكلفة الواردات ← انخفاض الطلب عليها ← نقص المدفوع للواردات.

- **مثال محلول: عجز الميزان البريطاني (العملة الأجنبية = الدولار)**
- زيادة الطلب على الدولار ← انخفاض سعر صرف الجنيه من 1.5 إلى **1.4 دولار**.
- المستورد الأمريكي: الجنيه أصبح أرخص (يدفع 1.4 بدلاً من 1.5) ← يزيد طلبه على صادرات بريطانيا.
- المستورد البريطاني: الدولار أصبح أغلى ← واردات بريطانيا من أمريكا أكثر تكلفة ← تخفض وارداتها.
- النتيجة: زيادة حصيلة الصادرات ونقص المدفوع للواردات حتى يصل السعر إلى المستوى ل (التوازن الجديد بتقاطع طَ مع ع عند د): المعروضة زادت بالقدر جـ د والمطلوبة نقصت بالقدر هـ د ← يُسد العجز.

## ب) حالة الفائض (شكل 7-2)

- نقص الواردات ← نقص الطلب على العملة الأجنبية ← المنحنى يساراً إلى طَ′ ← المطلوبة و هـ تقل عن المعروضة و جـ بالقدر جـ هـ ← **انخفاض سعر العملة الأجنبية = ارتفاع سعر العملة المحلية**:
  - ارتفاع أسعار السلع المحلية للأجانب ← نقص طلبهم على الصادرات ← تقل الحصيلة.
  - انخفاض تكلفة الواردات ← زيادة الطلب عليها ← يزيد المدفوع.

- **مثال محلول: فائض الميزان البريطاني**
- انخفاض الطلب على الدولار ← ارتفاع سعر الجنيه من 1.5 إلى **1.6 دولار**.
- الجنيه أعلى تكلفة ← يقل طلب المستورد الأمريكي على صادرات بريطانيا. والدولار أقل تكلفة ← يزيد المستورد البريطاني وارداته.
- يستمر التصحيح حتى السعر ل (تقاطع طَ′ مع ع عند د): المعروضة نقصت بالقدر جـ د والمطلوبة زادت بالقدر هـ د ← يتلاشى الفائض.

- **احفظها**

**خلاصة آلية سعر الصرف:** العجز يُصحح تلقائياً بانخفاض سعر صرف العملة المحلية، والفائض بارتفاعه. مدى الاستجابة يتوقف على **مرونة طلب الدولة على الواردات ومرونة طلب العالم الخارجي على صادراتها** — كلما كان الطلبان مرنين سعرياً كان أثر سعر الصرف أكبر. تغير سعر الصرف هو **أفضل وسيلة تلقائية** في النظام الاقتصادي الحر (السعر العائم) — وواقعياً الدول تحد من تحركات سعر صرف عملاتها دون أن يستبعد ذلك دوره.

# ثالثاً: التصحيح التلقائي (2) — التغير في مستوى الأسعار (آلية الذهب)

**الفروض الأربعة:**

1. النقود المعروضة عملات ذهبية أو ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب.
2. زيادة عرض النقود ← زيادة الطلب على السلع في الأجل القصير، ومع استحالة زيادة العرض فيه ← ارتفاع المستوى العام للأسعار، والعكس.
3. كل دولة تحدد قيمة عملتها بوزن معين من الذهب ← سهولة تحديد سعر الصرف.
4. حرية كاملة لتصدير أو استيراد أي كمية من الذهب.

- **المعادلة**

**معادلة التبادل (نظرية كمية النقود): MV = PT** (متطابقة)

M = كمية النقود المعروضة (Money) • V = سرعة تداول النقود (Velocity) • P = متوسط سعر الصفقات (Price) • T = حجم الصفقات (Transactions).

MV = جانب الطلب/الإنفاق النقدي • PT = جانب العرض. بفرض ثبات T عند التوظف الكامل وثبات V (يصعب تغيرها في الأجل القصير) ← أي تغير في M ينعكس بالكامل على P بنفس النسبة والاتجاه.

## تصحيح العجز بآلية الأسعار

- عجز مستمر ← خروج الذهب سداداً له ← تناقص رصيد الدولة من الذهب ← نقص عرض النقود، وأثران:
  - نقص كمية الذهب ← انخفاض الدخل القومي ← نقص الاستيراد (علاقة طردية بين الدخل والواردات).
  - نقص عرض النقود ← نقص الطلب المحلي ← انخفاض الأسعار المحلية ← زيادة طلب الدول الأخرى ← زيادة الصادرات.
- نقص الواردات + زيادة الصادرات ← تقليل العجز حتى التوازن. وفي حالة الفائض يحدث العكس تماماً (دخول الذهب ← زيادة الدخل فالواردات، وارتفاع الأسعار فنقص الصادرات).

- **احفظها**

**النظرية الكلاسيكية للتصحيح التلقائي عبر الأسعار = ثلاث مراحل:** أ) الربط بين ميزان المدفوعات وكمية النقود المعروضة • ب) الربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار (نظرية كمية النقود) • جـ) الربط بين الأسعار والصادرات والواردات فميزان المدفوعات. وفعاليتها تتوقف على مرونات الطلب على الواردات داخل الدولة وخارجها.

## رابعاً: التصحيح التلقائي (3) — تغير سعر الفائدة

- وسيلة نقدية في الأجل القصير تعمل عبر تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود.
- دولتان أ (فائض) وب (عجز) على نظام الذهب: الذهب يخرج من ب إلى أ ← زيادة عرض النقود في أ ونقصه في ب ← بثبات الطلب على النقود: **انخفاض الفائدة في أ وارتفاعها في ب.**
- مستثمرو أ يفضلون الاستثمار في ب (الفائدة أعلى)، ومستثمرو ب يفضلون الاستثمار محلياً بل يصفّون استثماراتهم في أ وينقلونها لب.
- انتقال رؤوس الأموال من أ إلى ب ← زيادة مديونية أ (يقل فائضها تدريجياً حتى يختفي) ويقيد دائناً في ب (يقل عجزها حتى يتلاشى) ← توازن تلقائي في الدولتين.

## خامساً: التصحيح التلقائي (4) — التغير في الدخل (نظرية كينز)

- النظرية الكلاسيكية أهملت الدخل. كينز: في ظل سعر صرف ثابت، الدخل القومي يرتفع نسبياً في دولة الفائض وينخفض في دولة العجز ← الواردات تزيد في الأولى وتنخفض في الثانية (الواردات دالة متزايدة في الدخل) ← يقل الاختلال تدريجياً.

- **احفظها**

**مضاعف التجارة الخارجية:**

الزيادة في الدخل القومي = الزيادة في الصادرات × مضاعف التجارة الخارجية = الزيادة في الصادرات × 1 ÷ (الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستيراد)

الزيادة في الواردات = الزيادة في الدخل × الميل الحدي للاستيراد.

- **مثال محلول 1: زيادة الصادرات 500 مليون جنيه، الميل الحدي للاستيراد 0.10**
- **بدون ادخار (الميل الحدي للادخار = صفر):** زيادة الدخل = 500 × 1/0.10 = **5000 مليون** ← زيادة الواردات = 0.10 × 5000 = **500 مليون** = مطابقة تماماً لزيادة الصادرات ← توازن تلقائي كامل.
- **مع ادخار (الميل الحدي للادخار = 0.15):** زيادة الدخل = 500 × 1/(0.15+0.10) = 500 × 4 = **2000 مليون** ← زيادة الواردات = 0.10 × 2000 = **200 مليون** فقط ← يظل فائض قائم قدره 500 − 200 = **300 مليون جنيه** (تصحيح جزئي).

- **مثال محلول 2: نقص الصادرات 600 مليون جنيه (عجز)، الميل الحدي للاستيراد 0.10**
- **بدون ادخار:** نقص الدخل = −600 × 1/0.10 = **−6000 مليون** ← نقص الواردات = 0.10 × −6000 = **−600 مليون** = مطابق لنقص الصادرات ← يختفي العجز.
- **مع ادخار (الميل الحدي للادخار = 0.2):** نقص الدخل = −600 × 1/(0.2+0.1) = **−2000 مليون** ← نقص الواردات = 0.1 × −2000 = **−200 مليون** فقط ← يظل عجز قائم قدره 600 − 200 = **400 مليون جنيه**.
- **قاعدة:** النقص في الواردات يطابق نقص الصادرات إذا كان الميل الحدي للادخار = صفر، ويقل عنه إذا كان أكبر من صفر — وحجم العجز المتبقي يتناسب **طردياً** مع الميل الحدي للادخار (لو كان 0.1 لأصبح العجز 300 مليون).

## سادساً: التصحيح طبقاً لسياسة موضوعة — الرقابة على النقد الأجنبي

- السياسات المالية والنقدية عبر الدخل والأسعار تستغرق وقتاً طويلاً ← تلجأ الدولة للرقابة المباشرة (وتتسع لتقييد التجارة الخارجية بالتعريفة الجمركية والحصص والإعانات).
- **الآلية:** إلزام المصدرين ببيع ما يحصلون عليه من نقد أجنبي لبنك معين، وإلزام المستوردين بشراء احتياجاتهم منه ← تسمح الدولة باستيراد الضروريات والسلع الإنتاجية وتحد من السلع الاستهلاكية دون منعها، وتقيد حرية خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج. (التركيز على تقييد الواردات لأن التأثير على زيادة الصادرات غير مضمون خاصة إذا كان طلب العالم عليها غير مرن).

- **احفظها**

**عيوب الرقابة على النقد الأجنبي (3 عيوب):**

1. تعتمد على **عرقلة قوى السوق** لا العمل من خلالها ← لا تؤدي لتوازن حقيقي.
2. لا تقضي على رغبة الأفراد في الاستيراد أو الاستثمار بالخارج ← البحث عن النقد خارج القنوات الرسمية ← **قيام السوق السوداء** (المصدرون يبيعون بأسعار أعلى من الحكومية). ولإحكام الرقابة قد تفرض الدولة أكثر من سعر صرف للعملة الواحدة (تشتري من المصدرين بسعر وتبيع للمستوردين بأعلى وتحصل الفرق إيراداً) — ولا يقضي ذلك على المشكلة بالكامل.
3. حتى مع رقابة صارمة: عدم إشباع الطلب على الواردات ← تحول المستهلكين للسلع المحلية ← ارتفاع أسعارها ← تحول الموارد من الإنتاج للتصدير إلى الإنتاج للبيع محلياً ← تقل الصادرات ويظل العجز قائماً.

**الخلاصة:** الرقابة ليست وسيلة فعالة بمفردها ولابد من تدعيمها بسياسات نقدية ومالية تحول دون آثار عكسية على الصادرات.

- **ملخص الفصل (خلاصة المقرر)**

- لا دولة تتحمل استمرار الاختلال؛ التصحيح تلقائي أو بسياسة موضوعة.
- تلقائياً: العجز ← انخفاض سعر صرف العملة المحلية (يزيد الصادرات ويقلل الواردات)، والفائض ← ارتفاعه • عبر الأسعار: العجز ← خروج الذهب ← انخفاض الأسعار والدخل • عبر الفائدة: خروج الذهب ← نقص النقود ← ارتفاع الفائدة ← تدفق رؤوس أموال للداخل • عبر الدخل (كينز): مضاعف التجارة الخارجية — التصحيح كامل إذا انعدم الادخار وجزئي مع وجوده.

الفصل الحادي عشر

# نظام النقد الدولي في الماضي والحاضر والمستقبل

بيغطي صفحات 144 حتى نهاية الكتاب من المادة

**الفكرة الكبيرة**

الفصل ده بيحكي قصة **نظام النقد الدولي** من أول نظام الذهب (1880) لحد نظام التعويم المدار الحالي، وبيربطها بمشكلة أساسية: إزاي الدولة تحقق التوازن الداخلي والخارجي من غير ما سياستها تتعارض مع سياسات الدول التانية؟ افهم الخط الزمني (ذهب ← ما بين الحربين ← بريتون وودز ← سميثونيان ← جاميكا ← تعويم مدار) والأسباب والنتائج، وهتلاقي الفصل مترابط.

**أهداف الفصل**

**أهداف الفصل (من المقرر):** التعرف على السياسة الاقتصادية الدولية وعلاقتها بالتوازن الداخلي والخارجي وتداخل السياسات النقدية والمالية وتطور نظام النقد الدولي • نشأة نظام بريتون وودز وأهدافه ومراحله ودور الدولار وحقوق السحب الخاصة فيه • أسباب تدهور نظام بريتون وودز وعلاقة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي بذلك • قضايا الإصلاح النقدي العالمي وملامح النظام النقدي الدولي في الحاضر والمستقبل.

## أولاً: السياسة الاقتصادية الدولية — التوازن الداخلي والخارجي

- السلطات بتهتم بالطلب الكلي لتحقيق **التوازن الداخلي** وبالتجارة الخارجية لتحقيق **التوازن الخارجي**، وضبط سياسة الإنفاق لتحقيق واحد فيهم ممكن يتعارض مع التاني. سياسة الإنفاق بتعتمد على السياستين المالية والنقدية.
- تقدر الدولة تغير سياسة سعر الصرف: التحول من الثابت للعائم بيرجع التوازن تلقائياً لميزان المدفوعات، وساعتها تركز على السياستين المالية والنقدية لتحقيق التوازن الداخلي.
- سعر الصرف العائم بيزيل اختلال ميزان المدفوعات لكنه **مش بيقضي على تعارض مصالح الدول**، لأن آثار السياسات الداخلية بتنتقل للعالم الخارجي عن طريق ميزان المدفوعات.

- **تحليل المناطق الأربع (مثال فرنسا وألمانيا في الكتاب):**

خط ف ف بيمثل فرنسا (يمينه تضخم، شماله كساد) وخط أ أ بيمثل ألمانيا، ونقطة د هي تلاقي أهداف الدولتين:

1. **المنطقة الأولى:** يمين الخطين ← تضخم في الدولتين ← كلتاهما بتخفض الإنفاق ← السياسات **متعضدة** (مفيش تعارض).
2. **المنطقة الثانية:** شمال خط فرنسا ويمين خط ألمانيا ← كساد في فرنسا (هتزيد الإنفاق) وتضخم في ألمانيا (هتخفضه) ← **تعارض**.
3. **المنطقة الثالثة:** شمال الخطين ← كساد في الدولتين ← كلتاهما بتزيد الإنفاق ← **تعضيد**.
4. **المنطقة الرابعة:** تضخم في فرنسا (هتخفض) وكساد في ألمانيا (هتزيد) ← **تعارض**.

وقت التضخم السياسات بتخفض الإنفاق لتقليل الطلب وكسر حدة ارتفاع الأسعار، ووقت الكساد بتزيد الإنفاق فيزيد الطلب وترتفع الأسعار وتنهض الدولة. ومفيش دولة عندها ضمان إن السياسة المختارة هتوصل للنتيجة المرجوة، ولا تقدر تغير سياساتها بسهولة ← التعارض بين السياسات حاجة مش ممكن تفاديها تماماً.

- **التجارة الدولية هي وسيلة انتقال آثار السياسات بين الدول** — مثال الكساد الكبير: كساد أمريكا ← طلبها على الواردات من استراليا واليابان يقل ← حصيلة صادرات اليابان تنخفض فيقل طلبها على وارداتها من استراليا ← حصيلة صادرات استراليا من أمريكا واليابان تنخفض ← الطلب الكلي جوه استراليا ينخفض.
- **بالسياسة التجارية (تعريفة جمركية وحصص) على المناطق الأربع:** المنطقة 1 (تضخم مشترك): الدولتين تخفض الحواجز لزيادة الواردات (تسرب من الدخل يقلل الطلب الكلي والأسعار) • المنطقة 2: فرنسا (كساد) ترفع الحواجز لتقليل وارداتها وزيادة الطلب على المنتج الوطني، وألمانيا (تضخم) تخفف الحواجز • المنطقة 3 (كساد مشترك): الدولتين تزيد الحواجز • المنطقة 4: فرنسا تخفف وألمانيا تزيد.
- في فترة الكساد الكبير (1929-1933) حاولت دول تنشط اقتصادها على حساب غيرها بالحد من الواردات = **تصدير البطالة**، ولو طبقت كل الدول نفس السياسة هتلغي جهودها بعضها وتنكمش التجارة — وده اللي حصل فعلاً.

## تعارض السياسات تحت التعويم والتثبيت

- **مع سعر صرف عائم في المنطقة الأولى:** سياسة انكماشية من الدولتين بأثر ضئيل على سعر الصرف ومفيش صراع. لكن لو الدولة تدخلت في سعر الصرف لأغراض داخلية بينشأ صراع: كل دولة عايزة ترفع قيمة عملتها لتخفيض الطلب الكلي، ووجود سعر صرف واحد بين العملتين يبدأ الصراع (رفع الفرنك = خفض المارك) ← **العائم بيمنع استخدام سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي**.
- **المنطقة الثانية مع حرية انتقال رؤوس الأموال:** كساد فرنسا يدفع رؤوس الأموال الفرنسية لألمانيا ← ميزان فرنسا مدين وألمانيا دائن ← انخفاض الفرنك أمام المارك ← زيادة طلب ألمانيا على الصادرات الفرنسية ← الطلب الكلي في فرنسا يزيد وتخرج من الكساد، والعكس في ألمانيا ← القضاء على اختلال الميزانين ← **العائم بيحصر جهود كل دولة جوه حدودها ويقضي على التعارض ويخلي السياسات فعالة محلياً**.

- **مثال نقدي:** فرنسا توسعية (البنك المركزي بيشتري سندات) وألمانيا انكماشية (بيبيع سندات) ← الأفراد في فرنسا يشتروا سندات ألمانية ← حركة رؤوس أموال لألمانيا ← خفض الفرنك ← صادرات فرنسا تزيد وعجزها يختفي، وارتفاع المارك ← صادرات ألمانيا تنخفض وفائضها يختفي. **لكل سياسة محلية صدى عالمي لكن ده مش تضارب، ده دليل فاعلية.** ومع سعر ثابت ممكن السياسات تفشل (بتحرك الاحتياطيات بين البنكين المركزيين).
- **لكن مع السياسة المالية:** زيادة الإنفاق الحكومي في فرنسا ← فائض في حسابها الرأسمالي ← ارتفاع الفرنك ← عجز في حسابها الجاري (والعكس في ألمانيا) ← التغير في الميزان التجاري **يلغي** أثر السياسة ← هنا العائم أسوأ من الثابت.
- **خلاصة الكتاب:** العائم بيسبب تضارب أكتر من الثابت في حالتين بس: (1) استخدام سعر الصرف لأهداف داخلية لما يكون هدف الدولتين واحد، (2) استخدام سياسة مالية للتوازن الداخلي مع حرية انتقال رأس المال. وغير كده أسعار الصرف العائمة بتزيد سيطرة الدولة على اقتصادها وبتقلل التعارض.
- الحكومات غالباً بتستخدم سعر الصرف كـ**هدف** مش كأداة، لسببين: ليه صدى وآثار سياسية عالمية فبيبقى عنصر أساسي في العلاقات الدولية • وليه آثار محلية مميزة (تخفيض العملة بيزيد التضخم مباشرة وعن طريق الأسعار النسبية والتوزيع المحلي للدخل).

## ثانياً: نظام النقد الدولي — التعريف والتقسيم ومعايير الجودة

- **احفظها**

**التعريف:** نظام النقد الدولي = مجموعة القواعد والعادات والأدوات والتسهيلات والهيئات التي تحكم المدفوعات الدولية.

- **التقسيم حسب طريقة تحديد أسعار الصرف:** سعر محدد بهامش ضيق للتذبذب حول القيمة الاسمية Par Value أو العائم Floating • محدد بهامش كبير • المحدد القابل للتعديل Adjustable Peg • الثابت المتكرر التغيير Crawling Peg • العائم المدار Managed Floating • العائم الحر Freely Floating.
- **التقسيم حسب صور الاحتياطيات النقدية الدولية:** نظام الذهب Gold Standard (الذهب هو الصورة الوحيدة للاحتياطي) • نظام لا يتصل بالذهب (احتياطيات بالدولار فقط غير قابلة للصرف بالذهب) • نظام الصرف بالذهب Gold-Exchange Standard (جزء ذهب + جزء عملة قوية كالدولار = خليط).
- الربط بين الصور: نظام الذهب = سعر صرف ثابت • ممكن يسود نظام ليه علاقة بالذهب (احتياطيات بالدولار) • وممكن يسود سعر قابل للتعديل أو عائم مدار واحتياطيات ذهب أو عملات • وفي ظل العائم الحر نظرياً مفيش حاجة لاحتياطيات (السعر بيصحح الخلل تلقائياً).
- **النظام الجيد** = اللي يعظم تدفق الاحتياطيات الدولية ويؤدي لتوزيع عادل لمكاسب التجارة بين الدول. وبيتقيم بثلاثة معايير:

- **القابلية للتعديل Adjustment:** إمكانية تعديل سعر الصرف لإعادة التوازن بعد عجز أو فائض — النظام الجيد يقلل التكلفة والوقت اللازمين للتصحيح.
- **السيولة Liquidity:** كمية الاحتياطيات الدولية المتاحة لتحقيق الاستقرار المؤقت لميزان المدفوعات دون إحداث كساد أو تضخم.
- **الثقة Confidence:** كفاءة آلية إعادة التوازن، ومدى احتفاظ الاحتياطيات بقيمتها المطلقة والنسبية.

## ثالثاً: نظام الذهب (1880 - 1914)

- كل دولة بتحدد وزناً معيناً من الذهب لعملتها وتقف مستعدة تشتري أو تبيع أي كمية منها بنفس السعر ← سعر صرف ثابت بيتذبذب قليلاً في حدود خروج الذهب أو دخوله (نقطتا الذهب).
- زيادة نزوح الذهب للخارج عن دخوله = عجز، والعكس = فائض؛ وحركة الذهب بتسبب تغيرات في الاقتصاد بترجع التوازن تلقائياً. وكان على السلطات النقدية تدعم العملية بالحد من الائتمان وقت العجز والتشجيع عليه وقت الفائض — لكن الدول مكانتش بتتبع قواعد اللعبة فاتخفت التغيرات.
- الجنيه الإسترليني كان العملة المهمة الوحيدة، ولعبت لندن دوراً رائداً كمركز للنظام، وكان متمتعاً بالثقة. وتميزت الفترة بمرونة الأسعار مقارنة بالوقت الحالي — وده من أسباب نجاح النظام. والعودة لنظام الذهب من غير تهيئة شروط عمله (السارية في الثلاثين سنة قبل الحرب) هتؤدي حتماً لفشله.

## رابعاً: فترة ما بين الحربين (1919 - 1944)

- مع الحرب العالمية الأولى (1914) انتهى تطبيق نظام الذهب. تذبذبت أسعار الصرف بشدة 1919-1924 فاتخلقت رغبة في العودة للذهب.
- **1925:** بريطانيا سمحت بتحويل الجنيه للذهب بسعر ما قبل الحرب ورفعت الحصار عن صادرات الذهب، وحاكتها أمريكا ودول تانية — لكن الذهب رجع في ثوب جديد: **نظام الصرف بالذهب** (الجنيه والدولار والفرنك انضمت للذهب كأصول احتياطية قابلة للصرف بالذهب) ← اقتصاد في استخدام الذهب اللي زيادته مكانتش متناسبة مع زيادة التعاملات.
- بريطانيا خسرت قوتها التنافسية لصالح أمريكا وسيلت جزءاً كبيراً من استثماراتها الأجنبية لتمويل الحرب ← ارتفاع قيمة الجنيه ← عجز في ميزانها. وفرنسا واجهت فائضاً بسبب انخفاض الفرنك سنة 1926.
- **1928:** فرنسا أصدرت قانون بيتطلب القضاء على الفائض باستخدام الذهب مش الدولار أو الجنيه ← انتقال رؤوس أموال قصيرة الأجل من لندن لباريس ونيويورك. ولما فرنسا فكرت تحول جنيهاتها لذهب، اضطرت بريطانيا في **سبتمبر 1931** توقف تحويل الجنيه لذهب = **نهاية نظام الصرف بالذهب**.
- **أسباب إضافية عجلت بالنهاية:** نقص آلية كافية لإعادة التوازن (تدخل الدول بيعوق التصحيح التلقائي) • انتقال رؤوس الأموال بكثرة من لندن لأسواق باريس ونيويورك • انتشار الكساد الكبير أوائل الثلاثينات (كان هيقضي على أي نظام سائد).

- **1931-1936:** عدم استقرار وتخفيضات تنافسية للعملات لتصدير البطالة. أمريكا خفضت الدولار 1933-1934 برفع سعر أوقية الذهب من 20.67 لـ**35 دولار** — وده حصل بعد فائض في ميزانها وكان خطأً كبيراً (الصح كان سياسة توسعية تزيد الأسعار وتخفض الصادرات وتزيد الواردات).
- بحلول 1936 سادت أسعار صرف مماثلة لأسعار 1930. زادت الاحتياطيات الذهبية وانخفضت العملات التانية (الدول حولتها لذهب خوفاً من انخفاضها) ← اختفاء العملات من الاحتياطيات وزيادة الاعتماد على الذهب وارتفاع قيمته. وفرضت الدول تعريفات عالية وحواجز غير جمركية ← التجارة الدولية انخفضت لما يقرب من النصف. 1939: عمالة كاملة ثم الحرب العالمية التانية.
- **درس الفترة:** التقلبات الشديدة 1919-1924 عكست الخلل الشديد في الموازين بعد الحرب، وأي نظام مش قائم على أسعار مرنة مكانش هينجح ساعتها ← الحلفاء بعد الحرب فكروا في نظام فيه مرونة من غير تذبذب شديد.

## خامساً: نظام بريتون وودز — النشأة والمؤسسات

- قرب نهاية الحرب العالمية التانية الحلفاء بدأوا يخططوا لنظام جديد (مناقشات أمريكية-بريطانية): الموازنة بين التوازن الداخلي والخارجي والحد من التعارض الدولي بين السياسات المحلية.
- **يوليه 1944:** أكتر من 300 ممثل عن **44 دولة** اجتمعوا 3 أسابيع في بريتون وودز بأمريكا. رأس الجانب البريطاني اللورد كينز Keynes والأمريكي وزير الخزانة مورجنثاو Morgenthau. الوضع الأمريكي عكس اهتمامات الدائن والبريطاني اهتمامات المدين، والمؤتمر تبنى اتفاقاً أقرب للخطة الأمريكية.

- **احفظها**

**المؤسستان الماليتان اللي اتنشأتا (+ مؤسسة تالتة اتصممت بعدين):**

1. **البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD** (المعروف حالياً بالبنك الدولي World Bank): قروض لمشروعات الإنشاء والتعمير للدول الأعضاء.
2. **صندوق النقد الدولي IMF:** الدعامة الرئيسية للنظام — بيراقب النظام ويقدم قروض للدول اللي عندها مشاكل مؤقتة في ميزان المدفوعات.
3. اتصممت بعدين مؤسسة التجارة الدولية International Trade Organization للسياسة التجارية — وكان في بال المخططين تجربة التلاتينات (سياسات محلية متعارضة: قيود تجارية، تخفيض عملة، صرف عائم).

المشكلة الأساسية: تحقيق التوافق الدولي وثبات سعر الصرف مع السماح للدول بحرية سياساتها المحلية (ولسه قائمة). والحل الوسط كان **سعر الصرف القابل للتعديل ضمن حدود ضيقة Adjustable Peg** — تثبيت سعر التعادل الرسمي Par Value بالنسبة للدولار مع تقلبات ±1%. والدولار نفسه ماخضعش للقاعدة دي لالتزام أمريكا ببيع الذهب عند 35 دولار للأوقية. وعند اختلال جذري تقدر الدولة تعدل المستوى الثابت بما يعيد التوازن.

## 1) البنك الدولي

- اتنشأ بموجب مؤتمر بريتون وودز 1944 (44 دولة)، بدأ العمل **يونيه 1946**، ومقره واشنطون. هدفه تشجيع استثمار رؤوس الأموال في مجالات الإنشاء والتعمير سواء بتوجيه مبالغ خاصة كقروض أو إقراضاً من موارده.
- **أهدافه التلاتة:** مساندة أنشطة الإنشاء والتعمير في الدول اللي خربتها الحرب ودفع التنمية في الدول النامية (إقراض من موارده أو قروض خاصة للحكومات أو الهيئات بشرط ضمان الحكومات للسداد) • تنشيط الاستثمار الأجنبي الخاص وتوجيهه لأفضل الأوجه • تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية.
- **رأس المال والعضوية:** رأس المال عند الإنشاء **10 مليار دولار** (مصححاً — في الكتاب "مليون" بالخطأ، شوف قائمة الأخطاء المطبعية) متقسمة لأسهم قيمة كل سهم 100000 دولار؛ مساهمة كل دولة بتتناسب مع نصيبها في التجارة الدولية مع مراعاة حجمها وقوتها الاقتصادية. زاد لـ80 بليون دولار وضم 132 دولة لحد 1978، وانضمت الصين 1980. التصويت بنسبة المساهمة: لكل دولة 250 صوت + صوت عن كل سهم ← فئة قليلة من الدول تقدر تأثر وتسيطر على سياسات البنك.
- **دفع الحصص:** 2% ذهب أو دولارات • 18% بعملة الدولة • 80% تفضل عند الدولة تحت الطلب لما البنك يتعرض لالتزامات طارئة.
- **الموارد والاستخدامات:** قروض طويلة الأجل من الجزء المدفوع فعلاً (الـ2% متاحة فوراً، والـ18% بعملات الأعضاء محتاجة موافقتهم وبعضها غير قابل للتحويل) • طرح سندات في أسواق بعض الدول (أمريكا، اليابان، سويسرا، ألمانيا) وإقراض حصيلتها • من 1980 سياسة قروض برنامج التعديل الهيكلي لحل مشاكل ميزان مدفوعات الدول النامية بشرط تطبيق سياسات اقتصادية يقرها البنك — قروبه للدول النامية في السنة المنتهية يونيه 1981 بلغت نحو 13.1 بليون دولار. وبيتعاون مع صندوق النقد وهيئة التنمية الدولية IDA.

## 2) صندوق النقد الدولي IMF

- هيئة متخصصة = بنك دولي للبنوك المركزية للدول الأعضاء. ضم 151 دولة (كل العالم غير الشيوعي؛ الاتحاد السوفيتي حضر المؤتمر لكنه ماصادقش ومانضمش؛ الصندوق ضم يوغوسلافيا ورومانيا وبولندا والمجر والصين؛ بولندا وتشيكوسلوفاكيا وكوبا خرجوا ثم بولندا رجعت). بدأ بعضوية 30 دولة ووصل **181 دولة سنة 1997** (كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام مش أعضاء).
- **دوراه الأساسيان:** مساعدة الدول الأعضاء على إدارة ميزان المدفوعات بكفاءة وتوافق دولي (الالتزام الرئيسي: سعر صرف قابل للتعديل ضمن حدود ضيقة + تحويل حر للعملة المحلية لحساب المعاملات الجارية؛ ومسموح برقابة معاملات رأس المال، ولازم اعتماد الصندوق للتعديلات الكبيرة في سعر الصرف) • إقراض الدول الأعضاء من مساهماتها لتمويل العجز المؤقت من غير قيود صارمة تؤدي لانكماش.
- **أهدافه الستة (من ميثاقه):** تشجيع التعاون النقدي الدولي • النمو المتوازن للتجارة الدولية • نظام دولي ينشط المدفوعات متعددة الأطراف • استقرار نسبي لأسعار الصرف دون التضحية بحرية التخطيط • علاج خلل المدفوعات الدولية مع تجنب القيود • التخلف من القيود المفروضة على الصرف. **وبعضها متناقض** (استقرار سعر الصرف × حرية الدولة في التخطيط).

- **الموارد:** موارد الصندوق الرئيسية = حصص الأعضاء (بتراجع كل 3-5 سنين)، وتتوقف على الموقف النسبي للدولة في الاقتصاد العالمي. بلغت الحصص **8.8 بليون دولار سنة 1944** (حصة أمريكا ~31%) ووصلت **282 بليون دولار في فبراير 2000** (أمريكا 17.7%، اليابان 6.3%، ألمانيا 6.2%، فرنسا وبريطانيا 5.1% لكل منهما). كل دولة بتدفع **25% من حصتها ذهب أو حقوق سحب خاصة أو عملات مقبولة، و75% بعملتها الوطنية**.
- **آلية الاقتراض (التسهيلات الائتمانية):**
  - **الشريحة الذهبية Reserve/Gold Tranche = 25% من الحصة**: تسحبها الدولة تلقائياً ومن غير شروط (لأنها مقابل الجزء المدفوع ذهباً).
  - **أربع شرائح ائتمانية Credit Tranches كل منها 25%**: بشروط متزايدة كل ما طلعت لشريحة أعلى. المجموع = **125% من الحصة** ← يوصل اللي في حوزة الصندوق من عملة الدولة لـ**200% من حصتها** (75% الأصلية + 125% مسحوبة).
  - الدولة بتسحب حد أقصى **25% من حصتها في السنة**، وإجمالي 125% على 5 سنين، وتعيد الشراء خلال **3-5 سنين** بعملات قابلة للتحويل يوافق عليها الصندوق لحد ما اللي عنده من عملتها يرجع 75% من الحصة.
  - **الشريحة الذهبية الفاخرة Super Gold Tranche:** لو اللي في حوزة الصندوق من عملة دولة نزل تحت 75% من حصتها، تقدر تقترض الفرق من غير ما تكون مضطرة تعيد الدفع.
  - **العملة النادرة Scarce Currency:** لو نفذ اللي عند الصندوق من عملة ما بيعلنها عملة نادرة ومسموح للأعضاء يميزوا تجارياً ضد مصالح دولتها — لأن إعادة التوازن مسئولية مشتركة بين المدين والدائن (ومحصلش إنه أعلن أي عملة نادرة).
  - تسهيلات تانية: التسهيل الموسع/الخارجي Extended/Enlarged Facilities • التسهيل التعويضي Compensating Facility وتسهيل المخزون الإستراتيجي Buffer Stock Facility • صندوق الائتمان Trust Fund (من أرباح بيع ذهب الصندوق بالمزاد) وتسهيل التعديل الهيكلي Structural Adjustment Facility.
- **الموقف الصافي للصندوق من أي دولة:** الموقف الصافي = الشريحة الذهبية Gold Tranche + الشريحة الذهبية الفاخرة Super Gold Tranche – القروض اللي اقترضتها الدولة. ويتعبر عنه كمان: الموقف الصافي = حصة الدولة – اللي في حوزة الصندوق من عملتها.
- **موقف الاحتياطي لدى الصندوق The Nation's Reserve Position:** الاحتياطيات الذهبية اللي الدولة دفعتها بمجرد حصولها على العضوية، وبتنضاف لاحتياطياتها التانية.

> **المعادلة**
>
> **معادلة الاحتياطيات الدولية لدولة ما:**
>
> إجمالي الاحتياطيات الدولية = الاحتياطيات الذهبية لدى صندوق النقد الدولي + الاحتياطيات الأخرى من الذهب + حقوق السحب الخاصة SDRs + العملات الأخرى القابلة للتحويل.

### 3) حقوق السحب الخاصة SDRs

- اتخلقت بتعديل ميثاق الصندوق سنة **1969** (اتفق عليها 1967 ووُزعت على 3 أقساط في يناير 1970 و1971 و1972 بإجمالي **9.5 مليار دولار**)، وتوزعت مبالغ إضافية 1979-1981، ووصلت نحو **21.4 بليون دولار بداية 1987** (~3% من الاحتياطيات نهاية 1986).
- دي **قيود دفترية** بتنشئها حسابات الصندوق وتتعامل بين البنوك المركزية بس — مش عملة يتداولها الأفراد. بتوزع على الأعضاء بنسبة حصصهم، والدولة بتدفع فائدة على صافي استخدامها (ارتفعت من 1.5% لـ5% ثم لأسعار السوق).
- القيمة: كانت = 1 دولار لحد 1971، وبعد تخفيض الدولار وصلت 1.0857 ثم 1.2064 دولار. ومن **1974** بتتقيم على أساس **سلة عملات**: 0.452 دولار + 0.527 مارك ألماني + 1.02 فرنك فرنسي + 33.4 ين ياباني + 0.893 جنيه إسترليني. ومن 1974 الصندوق بيقيم كل احتياطياته وعملياته الرسمية بحقوق السحب بدل الدولار.

## سادساً: عمل نظام بريتون وودز وتطوره (1947 - 1971)

### 1) عمل النظام

- النظام سمح ببعض التغيرات في القيمة الاسمية لأسعار الصرف عند وجود خلل مزمن، لكن الدول الصناعية كانت **ترفض** تغيير القيمة الاسمية لعملاتها: الدول المدينة رفضت تخفيض عملاتها (دلالة على ضعف اقتصادها)، والدول صاحبة الفائض قاومت إعادة تقييم عملاتها وفضلت الاستمرار في زيادة احتياطياتها.
- **أثران لرفض تغيير الأسعار الاسمية:** تجريد النظام من معظم مرونته في تصحيح خلل ميزان المدفوعات ← فقدان المرونة أدى لانهياره في أغسطس 1971 • ارتفاع تدفقات رؤوس الأموال عبر الدول لأغراض المضاربة ← عدم استقرار أسعار الصرف.
- أمثلة: بريطانيا عانت معظم سنين ما بعد الحرب من خروج متكرر لرؤوس الأموال للمضاربة على انخفاض الجنيه ← المضاربات حققت هدفها وانخفض الجنيه سنة **1967**. وعلى الجانب التاني تدفق رؤوس الأموال لألمانيا (فائض مستمر + أمل في زيادة قيمة المارك) زود الفائض ورفع المارك مرتين: **1961 و1969**.
- الدولار استأنف قابلية التحويل لذهب بعد الحرب، والعملات الأوروبية بقت قابلة رسمياً للتحويل لأغراض المعاملات الجارية سنة **1961**، والين الياباني سنة **1964**. واتسمح بتقييد انتقال رؤوس الأموال لحماية الاقتصاد من حركات المضاربة — ورغم القيود شهد العصر فترات مضاربة ساعدت على الانهيار، وسهلها وجود **أسواق العملة الأوروبية** وسرعة نموها في الستينات.
- تجارياً: قانون التوسع في التجارة Trade Expansion واتفاقية الجات GATT ودورة كينيدي Kennedy Round خفضت متوسط التعريفة على السلع المصنعة لأقل من 10%، لكن الحواجز غير الجمركية فضلت قائمة خصوصاً على السلع الزراعية والمنسوجات (مهمة للدول النامية). وأنجح محاولات التكامل الاقتصادي: قيام **الاتحاد الأوروبي** (السوق الأوروبية المشتركة).

### 2) تطور النظام

- **1962 — الاستعدادات العامة للاقتراض GAB:** الصندوق تفاوض مع **مجموعة العشرة Group of Ten** على استعدادات اقتراض في حدود **6 مليار دولار** تلجأ لها الدولة لزيادة مواردها للتغلب على عجز ميزان المدفوعات.
- **الاستعدادات المنتظرة Standby Arrangements (الستينات):** تصريح مسبق من الصندوق بإقراض الدولة مستقبلاً؛ الدولة تدفع تكاليف ضئيلة 0.25% من المبالغ المخصصة وتقدر تقترض فوراً عند الضرورة بفائدة 5.5% على المقترض فعلاً — خط أول للدفاع ضد رؤوس الأموال الساخنة.
- **الاستعدادات المتبادلة Swap Arrangements:** البنوك المركزية تتبادل عملاتها للتدخل في أسواق النقد الدولية للحد من أثر تدفقات رؤوس الأموال الساخنة Hot Money Flows — البنك المركزي للدولة اللي بتتحرك منها الأموال بيبيع أو يشتري عملات أجنبية لتخفيف أثر الخروج أو الدخول على سعر صرف عملته (مفاوضات الستينات بين أمريكا ودول أوروبية).
- **1961 — تجمع الذهب Gold Pool:** مجموعة دول صناعية بقيادة أمريكا تبيع من ذهبها في سوق لندن لمنع ارتفاع سعره فوق 35 دولار للأوقية. انتهى باضطرابات 1968 لما اتأسس **سوق الذهب ذو المرحلتين Two-Tier Gold Market**: السعر الرسمي 35 دولار للتعاملات بين البنوك المركزية، والسعر التجاري حر يتحدد بالطلب والعرض فوق 35 — الهدف منع نفاذ رصيد أمريكا من الذهب.
- بعد الزيادات في الحصص بلغت موارد الصندوق نحو **28.5 مليار دولار سنة 1971** (حصة أمريكا ~6.7 مليار = 23.5%). ولحد 1971 الصندوق أقرض ما قيمته 22 مليار دولار معظمها بعد 1956، وغير القواعد فسمح بالاقتراض بما يوازي **50% من الحصة في السنة** بدل 25%.
- اتسعت العضوية لتشمل معظم دول العالم رغم عيوب النظام. وفترة ما بعد الحرب لحد 1971 اتسمت بسرعة نمو الإنتاج العالمي وتوسع التجارة الدولية ← النظام قدم خدمة جليلة للعالم خصوصاً من إنشائه لمنتصف الستينات.

## سابعاً: عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وانهيار بريتون وودز

### 1) عجز الميزان الأمريكي

- أمريكا حققت فائضاً مستمراً مع أوروبا 1945-1949 (خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا). بعد نهضة أوروبا 1950 بدأ الميزان الأمريكي يعاني من عجز منذ **1957** ← أوروبا واليابان حققتا فوائض وكونتا احتياطيات دولية International Reserves. واتسمت الفترة بنقص في عرض الدولار Dollar Shortage.
- **أمريكا سددت عجزها بالدولار والدول الدائنة قبلت — ليه؟** أمريكا كانت مستعدة تحول أي مبلغ دولارات لذهب عند 35 دولار للأوقية ← الدولار عنده قوة الذهب في السداد • الدولار أصل احتياطي يستخدم في المدفوعات الدولية فيقدر الدائن يسدد بيه مديونيته لأي دولة تانية • الودائع الدولارية بتدر عائد (فائدة) بينما الذهب مالوش عائد.

- من بداية 1958 العجز زاد بشدة لمتوسط **3 مليار دولار سنوياً** — السبب الأساسي خروج رؤوس الأموال من أمريكا وارتفاع التضخم بسبب خلق النقود إبان حرب فيتنام. الأرصدة الدولارية خارج أمريكا وصلت أكتر من **40 مليار دولار سنة 1970** (كانت 13 مليار 1949)، والأرصدة الخاصة أكبر من الرسمية. وفي نفس الوقت احتياطيات الذهب الأمريكية انخفضت من **25 مليار (1949) لـ11 مليار (1970)** ← الأرصدة الدولارية الخارجية بقت تراكمات للطلب على رصيد أمريكا من الذهب.
- لأن الدولار عملة دولية أمريكا رفضت تخفيض قيمته، واستخدمت بدائل بنجاح محدود: رفع الفائدة على الودائع قصيرة الأجل لتشجيع بقاء الأموال قصيرة الأجل في أمريكا • خفض الفائدة طويلة الأجل لتشجيع الاستثمار الداخلي والنمو • التدخل في أسواق الصرف ببيع العملات القوية (كالمارك) لخفض أسعارها أمام الدولار • شراء الدولار لتدعيم سعره. ومولت السياسات دي من استعدادات التبادل Swap مع البنوك المركزية والصندوق.
- خطوات تانية: تشجيع الصادرات، خفض المصاريف الحربية والحكومية بالخارج، تقييد المساعدات الأجنبية بصرفها داخل أمريكا، ضغوط وقيود على خروج رؤوس الأموال: ضريبة على فروق أسعار الفائدة، تحديد برنامج للاستثمار الأجنبي المباشر FDI، تقييد القروض للأجانب.
- **سندات روسا Roosa Bonds:** سندات خزانة متوسطة الأجل قيمتها محددة بالدولار ولها سعر صرف مضمون — قدمتها أمريكا لعرقلة الجهات الرسمية الخارجية من تحويل دولاراتها لذهب. ورغمها استمر الذهب في الانخفاض والدولارات عند الأجانب وصلت **أربعة أضعاف** احتياطيات أمريكا الذهبية.
- أمريكا نجحت في حمل الدول صاحبة الفائض (ألمانيا واليابان 1970-1971) على إعادة تقييم عملاتها ← ساعد على الاعتقاد إن أمريكا هتخفض الدولار ← خروج رؤوس أموال ساخنة من أمريكا لألمانيا واليابان وسويسرا.
- **ميزة سلطة الرسم على العملة الدولية Seigniorage:** قدرة أمريكا على تمويل عجزها بعملتها ميزة مش مدية لدولة تانية — لكنها دفعت ثمناً باهظاً: عدم قدرتها على تخفيض عملتها إلا لو النظام كله تداعى، ومكانتش حرة في السياسة النقدية فاعتمدت أكتر على السياسة المالية وقيود رأس المال. ورفض ألمانيا واليابان زيادة قيمة عملتيهما أجبر أمريكا على تخفيض الدولار ← القضاء على بريتون وودز (قرار سياسي لإنهاء وضع أمريكا المتميز كبنك للعالم).

## 2) أزمة 1971 واتفاقية سميثونيان

- نهاية الستينات ساد شعور إن الدولار **مقوم بأعلى من قيمته** (اترفع ضمنياً بخفض العملات التانية)، والتضخم من حرب فيتنام دمر الوضع التنافسي لأمريكا: حساب المعاملات الجارية سجل عجز 1968، وفي **1971 سجلت أمريكا عجزاً في الميزان التجاري لأول مرة في القرن**.
- 1970: الكساد في أمريكا مع نشاط كبير في أوروبا أعاد الفائض لحساب المعاملات الجارية، لكن السياسة النقدية المتساهلة نقلت رؤوس الأموال للخارج ← العجز وصل **9.8 بليون دولار** (أكبر عجز لحد ساعتها).
- صيف 1971: الأزمة اتمركزت حوالين الدولار — بائعو الدولار لبوا عملة أجنبية ورا التانية ← البنوك المركزية الأجنبية لبت استرداد قيمة أرصدتها الدولارية الضخمة من أمريكا.

- **أغسطس 1971 (15 أغسطس):** الرئيس نيكسون أعلن وقف تحويل الدولار لذهب = **قفل شباك الذهب Gold Window** ← انتهى العمل ببريتون وودز. وتجمدت الأسعار والدخول واتفرض رسم إضافي **10% على الواردات**. أمريكا أعلنت ده فجأة من غير إنذار وأكدت على ضرورة استعدادات عالمية لتغيير سياسة سعر الصرف وأجبرت باقي العالم على الإذعان.
- بيع الدولار خلى كل دولة تشتري كميات كبيرة منه للحفاظ على توازن سوق عملتها؛ أسواق الصرف بين البنوك اتقفلت أسبوع وبعد فتحها اتعومت العملات الرئيسية. اليابان (الوحيدة برقابة فعالة) حاولت تحافظ على سعر الدولار لكن خرجت عن السعر الثابت بعد أيام.
- **ديسمبر 1971 — مؤتمر سميثونيان بواشنطون (مجموعة العشرة):** أمريكا ألغت الرسم الإضافي على الواردات، واتخفضت قيمة الدولار **~9-10%** بطريقتين: رفع سعر أوقية الذهب من 35 لـ**38 دولار** (قيمة الدولار بقت 1/38 أوقية بدل 1/35) + رفع قيمة العملات التانية مقابل الدولار (المارك الألماني +17%، الين الياباني +14%، وعملات تانية بنسب أقل). واتوسعت حدود التذبذب من ±1% لـ**±2.25%**. وسعر الذهب الجديد مكانش سعراً تستخدمه أمريكا في بيع وشراء الذهب ولا عودة للالتزام بالتحويل. الصندوق أسس **لجنة العشرين** لتقديم مقترحات إصلاح النظام. نيكسون اعتبر الاتفاقية أهم اتفاقية نقدية في التاريخ ووعد إن الدولار مش هيتخفض تاني رسمياً — لكن الاتفاقية عاشت **15 شهر بس**.

## 3) نهاية النظام 1973 وجاميكا 1976

- 1972: العجز الأمريكي اتفاقم لـ**9 مليار دولار** ← اتفاقية سميثونيان بطلت تشتغل، وجولة جديدة من التوقعات ضد الدولار حققت نفسها: الدولار اتخفض تاني لـ**1/42.22 أوقية** بدل 1/38 (انخفاض 10% تاني) مع استمرار وقف التحويل لذهب.
- **مارس 1972 — الثعبان الأوروبي:** الدول الست الأعضاء الأصليين في السوق الأوروبية المشتركة سابت عملاتها تعوم أمام الدولار بهامش ±2.25% بدل ±4.5%، واستمر لحد مارس 1973 (فرنسا سابته 1974، النرويج 1977، السويد 1978).
- أنباء اقتصادية بريطانية سيئة عملت أزمة للجنيه ← إنجلترا تخلت عن السعر الثابت واتبعت تعويماً مقيداً. **فبراير 1973:** أزمة كبيرة على الدولار وقفلت أسواق الصرف بين البنوك؛ اتعدل سعر الصرف، وأزمة تانية نهاية الشهر، وفي **مارس 1973** الدول الصناعية الكبرى تخلت عن سعر الصرف الثابت لعملاتها مقومة بالدولار = **نهاية نظام بريتون وودز**. عملات عومت منفردة (الدولار، الإسترليني، الين، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الفرنك السويسري) أو مرتبطة ببعضها (المارك والفرنك الفرنسي وعملات وسط وشمال أوروبا) بفارق 2.25% بين أقوى وأضعف عملة بالنسبة للدولار ← **اتولد النظام الحالي لسعر الصرف العائم المدار**.
- اتبددت آمال العودة للسعر القابل للتعديل خصوصاً بعد الزيادة الهائلة في أسعار البترول والكساد العالمي الحاد اللي تبعها. لجنة العشرين خلصت مهمتها يوليه 1974 من غير مقترحات رئيسية — توصلت بس إن إصلاحاً نقدياً دولياً لازم يبدأ.

- الصندوق كون لجنة داخلية لمتابعة الإصلاح؛ أول عمل ليها تعديل المواد للسماح بالتعويم المقيد (تدخل الدولة في سوق الصرف كان غير مشروع لحد ساعتها). العقبة الرئيسية: خلاف أمريكا وفرنسا — فرنسا عايزة تحافظ على دور الذهب وتمهد لعودة السعر القابل للتعديل في حدود ضيقة، وأمريكا معترضة على الاتنين بهدف تقليل تدخل السلطات الرسمية في سوق الصرف.
- **نوفمبر 1975 — قمة رامبوييه Rambouillet**: اتقبل الأساس الأمريكي (عدم التدخل الرسمي في سوق الصرف). **يناير 1976 — اتفاقية جاميكا** (في الكتاب مكتوب 1986 بالخطأ — مصحح في قائمة الأخطاء)، واتصدق على التعديل التاني لمواد اتفاقية الصندوق **أبريل 1978** ← التعويم المقيد للعملة أخد الصيغة القانونية.
- **تقييم النظام:** عاش 15-27 سنة (حسب الحساب)، وخلاله نما الدخل القومي العالمي والتجارة الدولية واتحررت الصفقات بين الدول الصناعية. الأزمات المتكررة كان ليها فوائد: أدت للتعاون والتشاور الدوليين. وانتهى في الوقت المناسب لأن السعر القابل للتعديل مكانش هينجح مع أزمة البترول. وهو **المثال الوحيد لنظام نقدي عالمي خلقه العقل الواعي للبشرية مش تطور طبيعي**، ورغم عيوبه خدم هدفه بكفاءة — وأوجه الخلل اتجمعت كنتيجة لنجاحه لحد ما قضت عليه قبل ما يبقى غير مناسب للظروف المتغيرة.

## ثامناً: نظام الصرف بالذهب ومرحلتا بريتون وودز

- **نظام الصرف بالذهب Gold-Exchange Standard (1947-1971)**: الدولار مربوط بالذهب عند 35 دولار للأوقية وأمريكا ملتزمة بالتحويل للبنوك المركزية، وباقي العملات مربوطة بالدولار بقيمة اسمية مع هامش تذبذب ±1%، ويجوز للدولة تغيير قيمتها الاسمية بما لا يزيد عن 10% من غير موافقة الصندوق — والتغيير الأكبر يحتاج موافقته (اختلال جذري Fundamental Disequilibrium).
- **مرحلتا عمل النظام:** المرحلة الانتقالية **1947-1958** (العملات الأوروبية غير قابلة للتحويل، خطة مارشال، نقص الدولار) • ما بعد الانتقال **1959-1973** (قابلية التحويل الأوروبية 1961 واليابانية 1964، فائض أوروبا واليابان، عجز أمريكا، تضخم الدولارات).
- **مشكلتا مركز الاحتياطي:** مشكلة **الثقة** (كل ما زادت الدولارات عند الأجانب قلت ثقتهم في قابلية تحويلها لذهب لأن ذهب أمريكا مش بيكفي) • مشكلة **امتياز مركز الاحتياطي** (أمريكا بتسد عجزها بعملتها هي، بعكس أي دولة تانية).
- **العيب الجوهري في السعر القابل للتعديل:** تعارض ثلاثي بين ثبات أسعار الصرف واستقلال السياسات الكلية وحرية انتقال رؤوس الأموال ← رهانات مضاربة من اتجاه واحد (المضارب مش بيخسر حاجة لما يراهن على عملة ضعيفة؛ الكتاب بيسوق مثال عائد يوازي 520% سنوياً) ← المضاربات نفسها بتخلي التوقعات تحقق نفسها.
- مؤسسات مكملة اتنشأت في حضن البنك الدولي: **هيئة التنمية الدولية IDA سنة 1960** (قروض ميسرة للدول الأفقر) و**مؤسسة التمويل الدولية IFC سنة 1956** (تمويل القطاع الخاص). ومن إصدارات الصندوق المهمة: الإحصاءات المالية الدولية IFS وإحصاءات اتجاه التجارة Direction of Trade Statistics.

# تاسعاً: الأصول الاحتياطية والسيولة الدولية

- مع حرية التعويم نظرياً مفيش ضرورة للاحتياطيات، والتعويم المدار بيقلل الحاجة ليها — لكن عجز الميزان الأمريكي 1970-1973 زود الاحتياطيات الدولية لدرجة إنه وقت انهيار النظام كان مجموع العملة الاحتياطية في العالم حوالي 120 مليار دولار (في الكتاب "مليون" بالخطأ — شوف قائمة الأخطاء) الدولار يمثل 85% منها = كميات ضخمة من الدولار غير القابل للتحويل لذهب في حوزة البنوك الأجنبية، مش راغبة فيها ومش قادرة تتخلص منها من غير آثار عنيفة على أسواق الصرف.
- بعد 1973 زاد التدخل في سعر الصرف العائم كتير، وزادت الاحتياطيات الدولية (بخلاف الذهب) بدرجة أقل من زيادة الصادرات الدولية ← القلق اتحول من كمية الاحتياطيات لمكوناتها، خصوصاً العملات الاحتياطية والوضع الفريد لأمريكا.

**جدول الاحتياطيات الدولية 1950-1973 (بالمليار دولار، سنين مختارة):**

| البند | 1950 | 1960 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الذهب (بالسعر الرسمي) | 33 | 38 | 39 | 37 | 36 | 36 | 36 |
| النقد الأجنبي | 13 | 19 | 33 | 45 | 75 | 96 | 102 |
| حقوق السحب الخاصة SDRs | - | - | - | 3 | 6 | 9 | 9 |
| موقف الاحتياطي لدى IMF | 2 | 4 | 7 | 8 | 6 | 6 | 6 |
| الجملة | 48 | 61 | 79 | 93 | 123 | 147 | 153 |

الملاحظة المهمة من الجدول: معظم الزيادة في السيولة جت من أرصدة النقد الأجنبي (الدولار) اللي زادت عند الدول التانية لتمويل عجز أمريكا. أساس التقدير: وحدة SDR = 1.00 دولار (1970) و1.09 (1971-1972) و1.21 (1973)؛ أوقية الذهب = 35 دولار (لحد 1970) و38 (1971) و42.22 (1973).

- **ليه بنحتاج سيولة دولية؟** عشان الدولة تمول العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها من غير قيود على الواردات لحد ما آلية التصحيح تشتغل. السيولة الناقصة بتقلل التوسع في التجارة الدولية، والزائدة بتعمل ضغوط تضخمية عالمية. وفي ظل بريتون وودز معظم السيولة جت من زيادة النقد الأجنبي الناتج عن تمويل أمريكا عجزها — وكل ما زاد العجز زادت الدولارات عند الأجانب وقلت ثقتهم فيها.
- **انهيار بريتون وودز يرجع لتلات مشاكل:** زيادة السيولة Liquidity + الافتقار لآلية التعديل Adjustment + نقص الثقة Confidence.

## مكونات الاحتياطيات بعد 1973

- **الذهب:** فرنسا دافعت عن دوره النقدي أكتر من عقدين، لكن الاتجاه السائد (أمريكا والصندوق) هو إلغاء دوره كأصل احتياطي: الصندوق بطل يقبل الذهب في معاملاته وحلت حقوق السحب محله • الصندوق استغنى عن ثلث ذهبه (نصه اتباع للأعضاء بالسعر الرسمي القديم والنص التاني بالمزاد العلني، والربح كون صندوق الائتمان Trust

Fund) وأمريكا باعت كمية متواضعة بالمزاد • انتهى نظام السعرين والبنوك المركزية تقدر تتعامل في السوق الخاصة • المواد المعدلة بتمنع ربط العملات بالذهب ← مفيش سعر رسمي للذهب (أمريكا بتقيم ذهبها بـ42.2 دولار للأوقية كمحاسبة داخلية بس) • الذهب بقى أصلاً عادياً، وسعره اتقلب بشدة (فوق 800 دولار مؤقتاً يناير 1980 ثم ~280 دولار سنة 2000) ← أكتر مكونات الاحتياطيات تقلباً في القيمة بسبب سعره مش كميته.

- **العملات الاحتياطية:** أهمية الدولار زادت من الحرب العالمية التانية، ومن 1973 المناقشات بتدور حوالين رق جعل الدولار زي أي عملة (حساب الإحلال المقترح، سلة عملات للتدخل). البنوك المركزية نوعت احتياطياتها بدل الاعتماد الكلي على الدولار ← انخفاض قيمته. ومع تأسيس النظام النقدي الأوروبي الدول الأوروبية قدمت ذهباً وحقوق سحب مقابل وحدات العملة الأوروبية ECUs ← قلل دور الدولار، زي قرار بعض الدول المصدرة للبترول تنويع احتياطياتها.
- **ليه هيمنة الدولار منطقية؟** سببين: (1) لازم وجود عملة مسيطرة في مركز الصدارة في أي نظام نقدي عالمي لأسباب اقتصادية وسياسية (الإسترليني تحت نظام الذهب، الدولار تحت بريتون وودز) • (2) تنويع العملات الاحتياطية عامل عدم استقرار لأن البنوك المركزية هتتخلص من العملات المتوقع انخفاضها وتشتري المتوقع ارتفاعها ← بيزيد عدم الاستقرار.

## عاشراً: النظام الحالي — سعر الصرف العائم المدار (منذ مارس 1973)

- **عمل النظام:** السلطات النقدية في الدول الأعضاء بتتدخل في سوق النقد الأجنبي للقضاء على التذبذبات قصيرة الأجل في أسعار الصرف **من غير ما تأثر** على اتجاهاتها طويلة الأجل. النظام ده مش اتاختار — اتفرض على العالم بعد انهيار بريتون وودز.
- **اتفاقية جاميكا** اعترفت رسمياً بالنظام الحالي (التصديق وبدء العمل 1978): يسمح لكل دولة باتباع نظام الصرف المناسب ليها طالما تصرفاتها مش بتعرقل التجارة الخارجية مع شركائها ولا بتسئ للاقتصاد العالمي.
- بداية 2000: حوالي **ثلثي أعضاء الصندوق** اختاروا صيغة مرنة لسعر الصرف (كل الدول الصناعية الكبرى وكتير من النامية — بيتعاملوا في 80% من التجارة الدولية)، والباقي ثبت عملته مقابل الدولار أو الفرنك السويسري أو حقوق السحب الخاصة أو سلة عملات.
- **سياسة الإهمال المعتدل Benign Neglect:** أمريكا اتبعتها في الفترات 1974-1977 و1981-1985 وخلال التسعينات — لا تتدخل في أسواق الصرف بهدف استقرار الدولار.
- **مارس 1979 — النظام النقدي الأوروبي EMS:** الاتحاد الأوروبي أسسه لمزيد من التكامل: وحدة العملة الأوروبية ECU + عملات الأعضاء بتتذبذب في حدود ±2.25% وتتعوم كمجموعة أمام الدولار + صندوق التعاون النقدي الأوروبي EMCF لمساعدات قصيرة ومتوسطة الأجل لمشاكل ميزان المدفوعات.
- **اليورو:** 1989 التوصية بعملة أوروبية موحدة وبنك مركزي أوروبي ECB قبل 1999 على 3 مراحل انتقالية؛ ماستريخت 1991 وافقت على جدول زمني لاتحاد نقدي كامل؛ **يناير 1999** اليورو بقى عملة 11 دولة من الـ15

الأعضاء (الأربع الباقيين: بريطانيا والسويد والدانمرك واليونان — عليهم تقليل تقلبات عملاتهم أمام اليورو لحد ما يطبقوه). سعر صرف العملات الوطنية ثابت مقابل اليورو، وعلاقة كل عملة بالدولار والين بتتحدد من علاقة اليورو بيهم.

**جدول أسعار الصرف الثابتة للعملات الأوروبية مقابل اليورو (يناير 1999):**

| الدولة | العملة الوطنية | سعر صرف اليورو |
|---|---|---|
| النمسا | الشلن | 13.76 |
| بلجيكا | الفرنك البلجيكي | 40.34 |
| فنلندا | المارك | 5.95 |
| فرنسا | الفرنك الفرنسي | 6.56 |
| ألمانيا | المارك الألماني | 1.96 |
| ايرلندا | الجنيه الايرلندي | 0.79 |
| إيطاليا | الليرة | 1936.27 |
| لكسمبورج | الفرنك | 40.34 |
| هولندا | الجلدر | 2.20 |
| البرتغال | الاسكودو | 200.48 |
| أسبانيا | البيزيتا | 166.39 |

- **الاحتياطيات لسه مطلوبة** رغم التعويم — عشان الدولة تتدخل وتقضي على التقلبات قصيرة الأجل، وأغلب التدخل بالدولار (بيعاً وشراءً). 1975: اتسمح للمواطنين الأمريكيين بحرية امتلاك الذهب وأمريكا باعت جزءاً من ذهبها في السوق الحرة.
- **تصفية الذهب عند الصندوق:** كجزء من جاميكا الصندوق باع سدس (1/6) ذهبه في السوق الحرة بين 1976 و1980 والحصيلة راحت مساعدات للدول الفقيرة؛ واتلغى السعر الرسمي للذهب وصفقاته بين الصندوق والأعضاء (الصندوق بيقيم ذهبه بسعر ما قبل 1971: الأوقية = 35 دولار = 35 وحدة SDR). 1996: الصندوق وافق على بيع حوالي 2 بليون دولار من ذهبه لتخفيض ديون أفقر الدول النامية.
- **تقييم وحدة حقوق السحب الخاصة:** = 1 دولار لحد 1971 ← 1.0857 بعد تخفيض ديسمبر 1971 ← 1.2064 دولار ← من **1974** متوسط مرجح لسلة 16 عملة رئيسية (لاستقرار القيمة) ← من **1981** اتقلصت لخمس عملات: الدولار 39% + المارك 21% + الين 18% + الفرنك الفرنسي 11% + الإسترليني 11% ← نهاية 1999 الوحدة = **1.37 دولار**.

**جدول الاحتياطيات الدولية نهاية 1999 (وحدة SDR = 1.3725 دولار):**

| البند | بالدولار الأمريكي | بحقوق السحب الخاصة |
|---|---|---|
| النقد الأجنبي | 1709.7 | 1245.7 |
| حقوق السحب الخاصة | 25.4 | 18.5 |
| وضع الاحتياطي لدى IMF | 75.2 | 54.8 |
| الجملة (عدا الذهب) | 1810.3 | 1319.0 |
| الذهب (بالسعر الرسمي) | 45.3 | 33.0 |
| الإجمالي | 1855.6 | 1352.0 |

## حادي عشر: مشاكل الترتيبات الحالية ومقترحات الإصلاح

- **أهم مشكلة: كثرة تغير أسعار الصرف** في ظل العائم ← عدم الاستقرار بيعرقل تدفق التجارة الدولية والاستثمارات، وعدم التوازن ممكن ينتشر ويستمر سنين. أمثلة: زيادة قيمة الدولار 1985-1990 كانت بسبب فائض أو عجز الميزان التجاري الأمريكي أساساً • زيادته 1980-1985 بسبب عجز الموازنة الفيدرالية اللي رفع أسعار الفائدة الحقيقية ← جذب رؤوس أموال كتير وحول أمريكا من دولة دائنة لمدينة • نهاية التسعينات: النمو الأمريكي المرتفع جذب رؤوس أموال أوروبية ويابانية ← ارتفاع الدولار ← انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأمريكية ← عجز في الميزان ← سنة 2000 أمريكا بقت **أكبر دولة مدينة في العالم**.
- **محاولات التعاون والتنسيق الدولي:** 1985 أمريكا ناقشت مع ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا تنسيق التدخل في أسواق النقد لتخفيض الدولار (ونجحت مع تغير ظروف السوق وقضت أواخر الثمانينات على زيادات قيمته) • مناقشات مع اليابان وألمانيا لتخفيض جماعي لأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار والنمو وخفض البطالة • أوضح دليل على التعاون: تضافر الجهود الدولية في مواجهة **أزمة البورصات العالمية أكتوبر 1987**. لكن التعاون خفت من 1989 (ألمانيا رفضت تخفيض الفائدة رغم النداءات الأوروبية والأمريكية ← نزوح رؤوس الأموال لألمانيا بحثاً عن الفائدة المرتفعة). ورغم كل ده أسعار الصرف لسه معرضة لتقلبات شديدة.
- **مشكلة النقود الساخنة Hot Money:** الكم الهائل من الدولارات عند الأجانب ممكن يتحرك من مركز نقدي للتاني للاستفادة من فروق الفائدة والتوقعات بتغير أسعار الصرف ← مقترح تحويلها لحقوق سحب خاصة مع تحديد فائدة عليها.

- **ملخص الفصل**

**ملخص الفصل في سطور:**

- التوازن الداخلي والخارجي ممكن يتعارضوا، وسياسات الدول بتنتقل عبر التجارة الدولية (مثال الكساد الكبير — تحليل المناطق الأربع لفرنسا وألمانيا بيبين امتى السياسات متعضدة وامتى متعارضة.
- العائم بيمنع استخدام سعر الصرف للتوازن الداخلي، وبيخلي السياسة النقدية فعالة محلياً، لكنه أسوأ من الثابت في حالتين (سعر الصرف كهدف مشترك، والسياسة المالية مع حرية رأس المال).
- نظام النقد الدولي = قواعد وعادات وأدوات وتسهيلات وهيئات تحكم المدفوعات الدولية — ويتقسم بطريقة تحديد سعر الصرف وبصور الاحتياطيات، وجودته بمعايير: التعديل والسيولة والثقة.
- الخط الزمني: نظام الذهب 1880-1914 (ثابت، الإسترليني قائد) ← ما بين الحربين 1919-1944 (الصرف بالذهب 1925، انهياره سبتمبر 1931، تخفيضات تنافسية وتصدير بطالة، أمريكا تخفض الدولار 1933-1934 من 20.67 لـ35 دولار) ← بريتون وودز يوليه 1944 (44 دولة، كينز ومورجنثاو، البنك الدولي + صندوق النقد، سعر قابل للتعديل ±1%، الدولار = 35 دولار/أوقية).
- الصندوق: حصص (25% ذهب/75% SDR + عملة وطنية)، شرائح ائتمانية لحد 125% من الحصة (حيازة الصندوق 200%)، السحب 25% سنوياً والسداد 3-5 سنين، الشريحة الذهبية الفاخرة، العملة النادرة، حقوق السحب الخاصة (1969، سلة عملات من 1974).
- الانهيار: عجز أمريكا المزمن (3 مليار سنوياً من 1958)، دولارات الخارج 40 مليار (1970) مقابل ذهب 11 مليار، سندات روسا، أزمة صيف 1971 ← نيكسون يقفل شباك الذهب 15 أغسطس 1971 + رسم 10% على الواردات ← سميثونيان ديسمبر 1971 (38 دولار، ±2.25%، خفض ~9%) ← تخفيض تاني 1972 (42.22) والثعبان الأوروبي ← مارس 1973 التعويم المدار يتولد ← رامبوييه نوفمبر 1975 ← جاميكا يناير 1976 والتصديق أبريل 1978.
- أسباب الانهيار الأساسية: زيادة السيولة + نقص آلية التعديل + نقص الثقة (ومشكلة امتياز مركز الاحتياطي).
- النظام الحالي: تعويم مدار معترف بيه من جاميكا، إهمال معتدل أمريكي، النظام النقدي الأوروبي 1979 (ECU، ±2.25%) ← اليورو يناير 1999 لـ11 دولة، تقييم SDR بسلة 5 عملات من 1981، ومشاكل مستمرة: تقلبات شديدة، اختلالات ممتدة، نقود ساخنة، وتعاون دولي متذبذب (1985، 1987) خفت من 1989.

ليلة الامتحان

# ورقة مراجعة سريعة

## أهم التعريفات في سطر

- **نسبة الانفتاح التجاري** = (صادرات + واردات) ÷ الناتج المحلي × 100.
- **مذهب التجاريين (1500–1750):** الثروة = معادن نفيسة، وثروة العالم ثابتة، والهدف فائض تجاري.
- **الميزة المطلقة:** الدولة الأكفأ في إنتاج السلعة (بتكلفة عمل أقل) تتخصص فيها.
- **الميزة النسبية:** تتخصص في السلعة اللي نسبة إنتاجيتك فيها أعلى، حتى لو متفوق في الاتنين.
- **تكلفة الفرصة البديلة:** ما تتنازل عنه من سلعة لإنتاج وحدة إضافية من سلعة أخرى.
- **شروط التجارة** = رقم أسعار الصادرات ÷ رقم أسعار الواردات × 100.
- **ميزان المدفوعات:** سجل منتظم لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين والعالم خلال سنة.
- **سعر الصرف:** ثمن عملة وطنية مقوماً بعملة أجنبية.
- **حقوق السحب الخاصة SDRs:** أصل احتياطي دولي دفتري خلقه الصندوق سنة 1969.
- **نظام النقد الدولي:** القواعد والترتيبات المنظمة لأسعار الصرف ووسائل السداد الدولي.

## أرقام وقوانين لازم تكون في دماغك

| القانون / الرقم | القيمة |
|---|---|
| معدل التبادل الدولي المقبول | يقع بين معدلي التبادل الداخليين للدولتين |
| مكسب كل دولة من التجارة | = الفرق بين معدل التبادل الدولي ومعدلها الداخلي |
| المكسب الكلي | = الفرق بين معدلي التبادل الداخليين (ثابت مهما تغير المعدل الدولي) |
| شروط التجارة (مثال الكتاب) | 115 ÷ 116.5 × 100 = 98.7 ← تدهور 1.3% |
| نقطة تصدير الذهب / استيراده | 1.50 ± 1% = 1.515 / 1.485 دولار للجنيه |
| مضاعف التجارة الخارجية | 1 ÷ (ميل حدي للادخار + ميل حدي للاستيراد) |
| التغير في الدخل | التغير في الصادرات × المضاعف |
| شرط التصحيح الكامل بالدخل | الميل الحدي للادخار = صفر |
| سعر الذهب في بريتون وودز | 35 دولاراً للأوقية، هامش تقلب ±1% |
| سميثونيان (ديسمبر 1971) | الأوقية 38 دولاراً، هامش ±2.25% |

## مقارنات سريعة بتتسأل كتير

| الوجه | ثبات تكلفة الفرصة | تزايد تكلفة الفرصة |
|---|---|---|
| عناصر الإنتاج | متجانسة | غير متجانسة |
| شكل منحنى إمكانيات الإنتاج | خط مستقيم | محدب نحو الأصل |
| التخصص | كامل | جزئي |

| الوجه | صندوق النقد الدولي | البنك الدولي |
|---|---|---|
| الهدف | استقرار أسعار الصرف وتمويل عجز ميزان المدفوعات المؤقت | إعادة الإعمار والتنمية |
| أجل القروض | قصيرة ومتوسطة الأجل | طويلة الأجل |

## الخط الزمني للنظام النقدي الدولي

| السنة | الحدث |
|---|---|
| 1914–1880 | نظام الذهب (استقرار أسعار الصرف بين نقطتي الذهب) |
| 1924–1919 | أسعار صرف مرنة مضطربة بعد الحرب الأولى |
| 1931–1925 | محاولة العودة للذهب ثم الانهيار النهائي 1931 |
| 1944 | مؤتمر بريتون وودز: تأسيس الصندوق والبنك الدوليين، الدولار مربوط بالذهب (35 دولاراً/أوقية) |
| 1961 | تجمع الذهب Gold Pool |
| 1968 | سوق الذهب ذي المرحلتين Two-Tier |
| 1969 | خلق حقوق السحب الخاصة SDRs |
| أغسطس 1971 | نيكسون يوقف تحويل الدولار لذهب + رسم 10% على الواردات |
| ديسمبر 1971 | اتفاقية سميثونيان (الأوقية 38 دولاراً، هامش ±2.25%) |
| مارس 1973 | تعويم العملات الكبرى ← نهاية بريتون وودز |
| 1978 / 1976 | اتفاقية جاميكا والتعديل الثاني: شرعية التعويم المدار وإلغاء الدور الرسمي للذهب |
| مارس 1979 | النظام النقدي الأوروبي EMS (وحدة ECU) |
| يناير 1999 | اليورو في 11 دولة أوروبية |

- **قبل ما تدخل اللجنة:**

راجع أمثلة فصول 3 و4 و5 بالأرقام، ومثال شروط التجارة (فصل 6)، ونقطتي الذهب (فصل 9)، وأمثلة المضاعف التلاتة (فصل 10)، والخط الزمني (فصل 11). دي أكتر الأماكن اللي بيتسأل منها بالأرقام.

تنبيه مهم

# قائمة الأخطاء المطبعية في الكتاب

الأخطاء دي موجودة في طبعة الكتاب نفسها وممكن تلخبطك لو واخد بالك منها — راجعها قبل الامتحان:

| صفحة الكتاب | الفصل | الخطأ المطبوع | الصواب |
|---|---|---|---|
| 63 | 6 | "الرقم القياسي لأسعار الصادرات سنة 1992 يساوي 155... ارتفعت بنسبة 15%" | الرقم الصحيح **115** (155 مستحيل مع نسبة ارتفاع 15%، والمسألة نفسها بتحسب بـ 115: 115÷116.5×100 = 98.7) |
| 63 | 6 | "أسعار الواردات ارتفعت بنسبة 16.6%" | **16.5%** (لأن الرقم القياسي 116.5 يعني ارتفاع 16.5% عن سنة الأساس 100) |
| 168 | 11 | "بلغ رأس مال البنك (الدولي) عند إنشائه 10 مليون دولار" | **10 مليار دولار** (والكتاب نفسه بعدها بيقول إنه زاد لـ 80 بليون) |
| 209 | 11 | "كان مجموع العملة الاحتياطية في العالم حوالي 120 مليون دولار" | **120 مليار دولار** (وجدول الكتاب نفسه في نفس الصفحة أرقامه بالمليارات: 123 و147 و153) |
| 216 | 11 | "وفي عام 1986 عقدت اتفاقية جاميكا" | **1976** (الكتاب نفسه في موضع آخر بيقول: صيغت الاتفاقية في جاميكا في يناير 1976 وبدأ العمل بها 1978) |
| 177 | نظام النقد الدولي (حقوق السحب الخاصة) | وحدة حقوق السحب = ... + 0.893 جنيه إسترليني | في مراجع صندوق النقد الدولية بتتكتب 0.0893 — غالباً غلطة عشرية في الكتاب. الملزمة ماشية برقم الكتاب (0.893) زي ما هيجي في الامتحان. |

- **ملحوظة**

أي رقم تاني في الكتاب يبانلك متناقض، ارجع للجدول أو المعادلة اللي في نفس الصفحة — الحساب الرياضي أصدق من النص المطبوع زي ما شوفنا في مثال صفحة 63.

حسب توصيف المقرر (ECO311)

# جدول توزيع الأسابيع والدرجات

## توزيع الموضوعات على أسابيع الفصل (15 أسبوعاً — ساعتا محاضرة + ساعتا تطبيقات أسبوعياً)

| الأسبوع | الموضوع | الفصل في الملزمة |
|---|---|---|
| 1 | مقدمة في طبيعة الاقتصاد الدولي | الفصل 1 |
| 2 | مذهب التجاريين (الفكر المركنتالي) | الفصل 2 |
| 3 | نظرية المزايا المطلقة (آدم سميث) | الفصل 3 |
| 4 | نظرية المزايا النسبية (ديفيد ريكاردو) | الفصل 4 |
| 5 | معدل التبادل الدولي | الفصل 6 |
| 6 | المزايا النسبية وتكلفة الفرصة البديلة (جوتفريد هابرلر) | الفصل 5 |
| 7 | نظرية هيكشر - أولين (هبات عناصر الإنتاج) | الفصل 7 |
| **8** | **امتحان منتصف الفصل** | — |
| 9 | ميزان المدفوعات | الفصل 8 |
| 10 | سعر الصرف | الفصل 9 |
| 11 | توازن ميزان المدفوعات | الفصل 10 |
| 12 | نظام النقد الدولي في الماضي والحاضر والمستقبل | الفصل 11 |
| 13 | نظام النقد الدولي في الماضي والحاضر والمستقبل (استكمال) | الفصل 11 |
| 14 | مراجعة عامة | ورقة المراجعة السريعة |
| **15** | **الامتحان النهائي** | — |

لاحظ: التوصيف الرسمي بيقدّم "معدل التبادل الدولي" (أسبوع 5) على "تكلفة الفرصة البديلة" (أسبوع 6) عكس ترتيب فصول الكتاب — الملزمة ماشية بترتيب الكتاب نفسه، والجدول ده زي ما ورد في التوصيف.

## توزيع الدرجات (من 100)

| البند | التوقيت | الدرجة |
|---|---|---|
| أنشطة التقويم المستمر (مشروعات فردية، مناقشات، فرق عمل، اختبارات مفاجئة) | خلال الفصل الدراسي | **20** |
| امتحان منتصف الفصل | الأسبوع الثامن | **20** |
| امتحان نهاية الفصل | الأسبوع الخامس عشر | **60** |
| **المجموع** | — | **100** |

- **احفظها**

**يعني إيه الكلام ده؟** 40 درجة (تقويم مستمر + نصف الفصل) بتتاخد قبل الامتحان النهائي — متستسهلوهاش، والـ 60 الباقية على المنهج كله. أسابيع نصف الفصل بتحط تركيزها على الفصول 1–7 (النظريات)، فذاكرهم كويس قبل الأسبوع الثامن.

بالتوفيق في الامتحان